ريتشارد دالتون

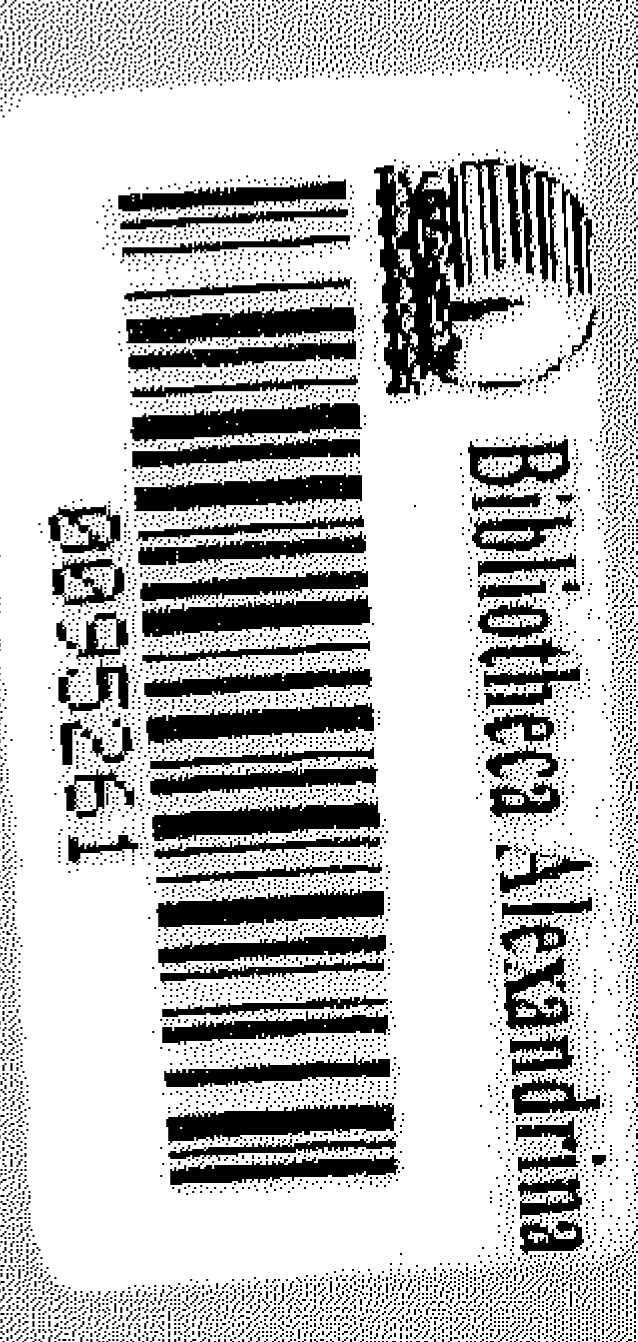


كسب السلام في الخليج

رؤية من منظور بعيد المدى

ترجمة

حسين موسى



كسب السلام في الخليج

رؤية من منظور بعيد المدى

* كسب السلام في الخليج
* تأليف ريتشارد دالتون
* ترجمة حسين موسى
* توزيع دار الكنوز الادبية ـ بيروت
* الطبعة العربية الاولى ـ ١٩٩٤
* إصدار : المعهد الملكي للعلاقات الدولية
برنامج الشرق الأوسط

تقارير استراتيجية - ١

ريتشارد دالتون

كسب السلام في الخليج

رؤية من منظور بعيد المدى

ترجمة

حسين موسى

Winning Peace in the Gulf:

A Long-Term Perspective

A report compiled for the Middle East Programme of the Royal Institute of International Affairs

by Richard Dalton
Visiting Fellow

كلمة شكر

هذا التقرير ثمرة جهد ستة أشهر قضيتها في المعهد الملكي للشؤون الدولية كباحث زائر ضمن برنامج بحوث الشرق الأوسط، مما أوجب الشكر للزملاء في المعهد الملكي للشؤون الدولية لمساعدتي طوال هذه الفترة، وخصوصاً فريق عمل برنامج الشرق الأوسط، وأخص منهم بالذكر الدكتور فيليب روبنز (الرئيس) والسيرجون موبرلي (المستشار) والسيدة جيل كلاوون (الادارية). أود أن أشكر أيضاً أندرو أبوستلو لمساعدته في إجراء البحث. كما لم يكن ممكناً إنهاء هذا البحث بعد أن وقعت نزيل الفراش لمرض ألم بي في أغسطس (آب) ١٩٩١ لولا مساعدة زوجتي إيلزابث دالتون.

ار.جي. دالتون
يناير ١٩٩٢

توطئة

يطرح هذا التقريرالتساؤل حول مدى الحكمة في المعالجة الحالية للقضية الشائكةالمتمثلة في أمن الخليج. ويجادل هذا البحث في عدم صحة النظام الناشيء المستند على الاتفاقيات الثنائية كونها غير كافية لمواجهة التحديات البعيدة المدى التي تستهدف استقرار المنطقة. ويطالب بإقامة بنية تغطي المنطقة وتخومها وتشمل الدول المجاورة، وتعترف بالمصالح الخاصة للبلدان النامية وليس فقط بمصالح البلدان الصناعية الغربية. وبمثل هذا المفهوم يمكن تشخيص التوترات ومعالجتها قبل أن يستفحل أمرها وتتحول إلى نزاعات علنية.

إننا مسرورون لقيام الباحث المعار من قبل وزارة الخارجية والكومنولث ريتشارد دالتون بهذا البحث. إن وجوده كباحث زائر في برنامج الشرق الأوسط هو استمرار لمسيرة موفقة سبقه إليها الاميركيان ريتشارد مورفي وريتشارد باركر. إننا مدينون لريتشارد دالتون لتفانيه ومهنيته العالية في القيام بالبحوث المتعلقة بأمن الخليج في إطار برنامج الشرق الأوسط، وإنجازه لهذا البحث المتميز رغم وقوعه فريسة المرض في منتصف الطريق.

إن هذا التقرير هو الأول في سلسلة دراسات لبرنامج الشرق الأوسط تعالج أوضاع الخليج إثر أزمة ١٩٩١/٩٠ . وسوف تغطي هذه البحوث قضايا السياسة والطاقة والاستقرار الداخلي لدول مجلس

التعاون الخليجي، والعلاقات المتبادلة ما بين دول مجلس التعاون، ومحيطه الأوسع.

إن البرنامج ممتن للمساعدة المالية المقدمة لهذا العمل من قبل مؤسسة ميتسوبيشي للبحوث (اليابان) وخاصة للسيد نوريكوهاما (ممثلها في مكتب لندن) وجوهن تاكهاشي وياسو ساتو من مكتبها في طوكيو. كما نقدم شكرنا الخاص للذين يدعمون بسخاء برامجنا بانتظام وهم بريتش ايروسبيس وشل وبي بي وموبل.

إن برنامج الشرق الأوسط هو في طور التوسع، وهو لتوه قد دشن للقيام ببحوث حول العلاقات بين السوق الأوربية المشتركة وبلدان الشرق الأوسط ويخطط لنشر بحوث حول العلاقات الأوربية العربية لهذه السنة، فيما سيتم في المستقبل نشر دراسات حول الروابط الاقتصادية البعيدة المدى. وهناك بحث أساسي في مرحلته النهائية حول اسرائيل قام بتحريره كينيث كيل وجول بيترسون. وتقوم باحثة الزمالة في برنامج الشرق الأوسط، سارة كولينسن، بقيادة فريق عمل من المؤسسة حول الهجرة، سيتم نشره من قبل (تشاتهام هاوس) في نهاية الخريف. وسيتم نشر الطبعة الثانية من البحث الممتاز لريتشارد شوفيلد حول الادعاءات الاقليمية والنزاع الحدودي بين العراق والكويت، فيما سيتم تحديث البحث في ضوء مداولات لجنة الأمم المتحدة حول الحدود بين البلدين. وأخيراً سيسهم برنامج الشرق الأوسط في عمل المؤسسة حول الجمهوريات الاسلامية التي كانت في إطار الاتحاد السوفياتي.

فيليب روبنز
أبريل ١٩٩٢ .

المقدمة

ظل الخليج غير مستقر لسنوات طويلة، ومن بين أسباب ذلك تضارب المصالح والخصومات بين القوى الاقليمية، وهشاشة الدول الصغرى وسياسات النفط والدين، والتوترات بين الجماعات البشرية داخل بعض البلدان. لقد أدت الحملةالناجحة لتحرير الكويت إلى إضعاف العراق مشكلة بذلك درساً بليغاً لردع أي إعتداء من أي كان. ورغم ذلك فقد عجزت الحرب والدبلوماسية التي تلتها عن إيجاد الثقة بالاستقرار على المدى البعيد فما بالك بالسلم والأمن. إن العديد من المشاكل التي ابتليت بها المنطقة لاتزال دون حل، فيما لا تشكل الترتيبات الحالية والمستقبلية ضمانة أكيدة.

لقد انتشر في الغرب رد فعل واسع يحذر من الانسياق وراء المبالغات التي رافقت أزمة الخليج، وهو ما أثبتته الوقائع اللاحقة. وتأكدت من جديد، في المنطقة،العادات القديمةالمتمثلة في الاعتداد بالنفس والمنافسات الدولية. فيما استبعدت حلول ممكنة للنزاعات الاقليمية. وفي الحقيقة فإن جميع اللاعبين الاساسيين سواء من داخل المنطقة أو من خارجها يعرفون ما يريدون ولكنهم يفتقدون إلى الوسائل المضمونة لتحقيق ذلك. ومن السهولة بمكان التأكيد أن لا شيء سيتغير، وبالتالي فإن السؤال ليس حول إمكانية التعايش الجيد بين الجيران، بل إمكانية وجود علاقات حوار كافية لمنع نزاعات جديدة[١].

إن الأمر متروك للدول المطلة على الخليج وجيرانها للتوصل مجتمعة لتكذيب هذه النبؤة المخيفة؛ ورغم ذلك سيظل المجتمع الدولي مهتما بشكل عميق ومشروع في تحقيق ذلك أو عدم تحققه، اضافة الى أن الفرصة متوفرة للقوى الخارجية للتأثير في النتيجة. وقد يكون زمن الاحباطات هو الزمن المناسب لاستشفاف الصيغة التي يمكن بها تضافر جهود دول المنطقة والدول الأجنبية لتعزيز الأمن وإرساء ضمانات أكبر للسلام.

ومن المحتم أن تنصّب سياسات الحكومات وتعليقات الجمهور على الاهتمامات قصيرة المدى، لكنه مهم أيضاً النظر في التهديدات المحتملة لأمن واستقرار منطقة الخليج في القرن القادم، والتعليق على ترتيبات الأمن التي يجري صياغتها وتقييم إمكانية تطويرها لتخدم مصالح أبناء المنطقة والمجتمع الدولي في ذات الوقت. لهذا سيكون العنوان الفرعي لهذا البحث هو "رؤية بعيدة المدى".

ويجب التعبير هنا عن تحفظين هما:

أولاً: من الخطأ اسقاط مجريات الحاضر على المستقبل، وخصوصاً في منطقة ملتهبة كالشرق الأوسط. ولكن، إذا لم يبذل جهد في سبيل ذلك فسوف يصبح من الصعب تجنب تكرار الاخفاقات السابقة؛ أما التبرير الواضح لذلك فهو أن الدول ظلت تسعى لتحقيق اهداف أساسية طوال تاريخها القريب بغض النظر عن النظام الحاكم[٢]. إنه يتوجب مقاربة الأهداف الوطنية البعيدة المدى أو تعديل رؤيتها في إطار الهدف المشترك لإقامة نظام إقليمي مستقر.

ثانياً: إن موضوع المعالجة واسع، ويقتصر هذا البحث على الأفكار الاساسية. ومن أجل الالتزام بالهدف المطلوب فإنه يركز على البعد

السياسي لمنطقة الخليج، أي العلاقات ما بين العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي. ولا يعالج البحث بعمق القضايا الاقتصادية والمالية ومفاوضات الحد من التسلح والقضية الفلسطينية والعلاقات العربية الاسرائيلية أو مصاعب العراق مع كل من تركيا وسوريا؛ إن هذا البحث يكمل الابحاث الأخرى التي يجريها مشروع تشاتهام هاوس حول خليج ما بعد الأزمة. لذا فإن هذا البحث يتطرق إلى النفط والتنمية في بلدان الجزيرة العربية لكنه لا يذهب إلى التفاصيل.

١ ـ مصادر الخطر المحتملة

١ ـ ١ ـ العراق:

يعتبر العراق دولة مهزومة ولن يشكل خطراً لسنوات قادمة، لكنه ومع مرور الوقت وإعادة البناء فسوف يتغير ذلك حيث يتوفر له السكان والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية والحوافز ليمثل خطراً على المنطقة مجدداً. كما أن الانقسامات الداخلية العميقة تمثل مصدراً نشطاًلعدم الاستقرار والتعقيدات الدولية.

احتفظ صدام حسين بقدر كاف من القوة حتى بعد هزيمته في الكويت وجنوب العراق (أي ما يقارب نصف قوته قبل الحرب)، مما مكنه من الاستمرار في القتال لانقاذ سلطةالبعث وقيادته شخصياً. كما سهل عليه ذلك الإنهاء السريع للحرب البرية بموجب أمر من الرئيس جورج بوش في ٢٨ فبراير بعد مائة ساعة من القتال البري وبعد تحرير الكويت والتزام العراق الكامل بالاثنى عشر قراراً الصادرة عن مجلس الأمن بدءاً من ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ .

وقد يكون توقيت وقف إطلاق النار متأثراً بنفور الطيارين والقادة العسكريين من الاستمرار في مهاجمة قوافل قوات منسحبة فقدت تماسكها ومن ثم قدرتها على الدفاع عن نفسها[٣].ويظل القرار موضع

خلاف وقد لا تعرف القصة بكاملها حتى يتم الكشف عن الوثائق الحكومية بعد سنوات، لكنه من المطلوب محاولة تفسير الآثار المترتبة على نتائجها فيما يتعلق بانبعاث العراق لاحقاً كقوة إقليمية كبرى في ظل حكومة هجومية كامنة.

أولاً: لم يضع التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، تدمير مجمل الآلة العسكرية العراقية ضمن أهداف الحرب. وكما أعلن الجنرال كولن باول بوضوح فقد اقتصر الهدف على عزل القوات العراقية المرابطة في الكويت وتدميرها(٤)، ولذى، فقد كان همُّ التحالف هو تخفيض خسائره إلى الحد الأدنى، وفي ذات الوقت تحرير الكويت وإعادة حكومتها الشرعية. لكن التحالف لم يزج بقوات كافية لالحاق خسائر جسيمة أبعد من إضعاف القدرات العسكرية العراقية خارج المسرح الكويتي، لأن تدمير جميع القواعد والأهداف العسكرية المهمة، والتي هي من الضخامة والانتشار، لم يكن ممكناً بحجم القوات حينذاك، ضمن الوقت المتاح للقادة العسكريين، بالرغم من حجم ودقة القصف الجوي. وهناك سبب آخر تمثل في توقع الجنرالات بحدوث خسائر جسيمة في حالة توسيع نطاق العمليات العسكرية البرية إلى داخل العراق مما قد يسبب مخاطر سياسية .

ثانياً: تبنى الحلفاء مبدأ الحاجة إلى توازن عسكري اقليمي مما يتطلب المحافظة على الدولة العراقية سليمة وأن لا تكون فريسة سهلة لجيرانها(٥). ولذا لم يكن هناك تفويض من مجلس الأمن باحتلال بغداد، وحتى لو طرح الموضوع في مجلس الأمن فقد كان متوقعاً أن يواجه بمعارضة العرب والصينيين والسوفييت. لقد كان هدف الولايات المتحدة هو هزيمة العدوان وتثبيت القانون الدولي ومنع العراق

من الهيمنة على الخليج ومواردە النفطية ومنعه من مهاجمة اسرائيل بالأسلحة الكيماوية أو حتى الأسلحة النووية.

ثالثاً: ومما له أهمية خاصة، هو قلق القادة السياسيين من احتمال ارتفاع الاصابات في صفوف التحالف نتيجة احتلال العراق، وما يترتب عليه من نتائج عسكرية وسياسية، وكان القادة السياسيون مصممين على عدم الوقوع في مصيدة حيث تم تداول هذه الكلمة بكثرة وربطها بتجربة فيتنام ولبنان.

رابعاً: لم يكن لدىالغرب رغبة في تحمل مسؤولية تنصيب حكومة بديلة ولو مؤقتة في بغداد، استناداً إلى تقديرات باستحالة إزاحة حكم البعث وصدام حسين دون تدخل مباشر من الغرب. ومما يؤسف له أن التحالف لم يكن يمتلك خطة لتحويل قواته إلى نواة لقوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تشرف على إجراء انتخابات والانتقال بالبلاد إلى الحكم الدستوري.

جاء إنتصار قوات التحالف في مسرح الكويت بعد تدمير عدد كبير من الدبابات والمدفعية ومقتل عدد غير معروف من القوات العراقية. وقد تمكنت فرقتان أو ثلاث من تشكيلات دبابات الحرس الجمهوري من الافلات من قوات التحالف المتقدمة في محافظة البصرة، إضافة إلى ذلك فقد نجت أربع فرق من بين ثمان فرق من تشكيلات دبابات الحرس الجمهوري المرابطة في المنطقة ما بين الكويت والبصرة من القصف الجوي. وإذا أضفنا إلى هؤلاء أربع فرق نظامية مرابطة على الحدود مع تركيا والفرق المرابطة حول بغداد وتكريت، فقد توفر للنظام قوات كافية وقادرة على سحق المعارضة المسلحة تسليحاً ضعيفاً وغير منظمة، حيث تم القضاء على انتفاضة

الشيعة ثم انتفاضة الأكراد اللتين اندلعتا إثر نهاية الحرب على التوالي. كما تسبب قصف قوات التحالف وعمليات الحكومة العسكرية في الحاق دمار واسع بالبنية العسكرية والمدنية كما بينتها التقارير المفصلة والمتتابعة لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة خلال الأشهر الممتدة من مارس (آذار) حتى يوليو (تموز)، لكن العمود الفقري لدولة البعث بقي سليماً بما يضمه من الجهاز الاداري وتحكمه في توزيع الأغذية والشرطة المدنية والشرطة السرية وتشكيلاتها المختلفة وجيش ضخم مسنود بقوة جوية محدودة أبرز مكوناتها قوة الهيلوكبتر (الطوافات).

ومن الواضح أن هذه القوة يُعتَّد بها، بالرغم من استحالة تحديد عددها بدقة من قبل مراقب خارجي ذي معلومات محدودة (راجع الملحق رقم (١) لمعرفة حجم قوات العراق وقوات جيرانه). يقدر مجمل القوات العراقية بـ ٣٥٠ ألف منهم ١٢٠ ألف ضمن تشكيلات الحرس الجمهوري والتي هي أحسن تسليحاً من باقي القوات رغم عدم تفوقها في التدريب. وبالرغم من كل ما أصابه، فإن الدور المناط بالحرس الجمهوري هو المحافظة على النظام وحماية وحدة العراق. وهناك تقارير عن إعادة تنظيم الفرق العسكرية، لتركيز التجهيزات العسكرية بأيدي التشكيلات التي تحسن أكثر من غيرها استخدامها بكفاءة. ولا يزال العراق يحتفظ بمخزون ضخم من الذخائر والأسلحة البرية الثقيلة بما في ذلك أكثر من ألفي دبابة من مختلف الأنواع صالحة للعمل، ويمكن تحريكها بسهولة وسرعة ضمن العراق آخذين بالاعتبار توفر وسائل نقلها.

هناك نقص محتمل في قطع الغيار والمعدات العسكرية الاساسية نتيجة الخسائر التي لحقت بالجيش من جراء الحرب واستحالة الحصول

عليها من الخارج. ويحيط الغموض بما تبقى من الطائرات المقاتلة التي نجت من القصف الجوي أو التي جرى نقلها إلى إيران، فهناك نسبة منها صالحة للعمل. أما بالنسبة للرادارات فقد دمرت تماماً. لذا يمكن القول باطمئنان أن العراق يفتقد إلى سلاح طيران هجومي يمكن استخدامه لشن عمليات خارج حدود العراق، لكنه يحتفظ بعدد من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة وطائرات الهيلوكبتر القادرة على القيام بعمليات محددة ضد الأعداء المحليين.

يتوجب أن يشتمل أي تقييم للقدرات العسكرية العراقية،الأسلحة غير العادية ووسائط نقلها. لقد ذُعر العالم بعدما تبينت له ابعاد البرنامج العراقي لامتلاك اسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية، والتي جرى إعطابها من خلال الهجمات الجوية ولكن لم يجرِ تدميرها تماماً. وهناك تقدم حقيقي في جهود بعثات الأمم المتحدة الخاصة للاطلاع وبالتالي وضع الخطط لتدمير التجهيزات والأسلحة العسكرية الممنوعة بموجب شروط وقف اطلاق النار المتضمنة في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ . وسعت الحكومة العراقية لتضليل المجتمع الدولي على نطاق واسع، ولذا فإنه ليس من المؤكد صحة ما تكتشفه الأمم المتحدة وما يعلنه العراق في أنه سيكون خالياً من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ومفتقداً لبرنامج التسلح النووي أو وسائط النقل الصاروخية. إن مراقبة الأمم المتحدة المستمرة لبرنامج العراق للأسلحة غير التقليدية كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن المذكور يشكل رادعاً لاستئناف مثل هذه البرامج. ويبقى ضمان عدم قدرةالعراق على الحصول على الأسلحة غيرالتقليدية، مرهوناً بتوصل المجتمع الدولي إلى اتفاقيات تستهدف تصفية هذه الأسلحة كلية من بلدان مثل العراق،

وبالتالي حرمانه من اي عون خارجي والابقاء على التفتيش المفاجىء لقواعده العسكرية.

العراق وجيرانه:

هل يشكل العراق خطراً على جيرانه في الحاضر؟ وهل لديه هذه الامكانية أو النية؟ يمكن القول أن قوة العراق حالياً أقل بكثير من قوة سوريا أو تركيا. لكنها أكبر وأكثر من القوة الايرانية. بل انها تتجاوز مجموع القوات البرية والبحرية والجوية لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة. ولكن وبأي مقياس عقلاني للموجودات العسكرية مع الأخذ بعين الاعتبار الدمار الهائل الذي لحق بها، يمكن التوصل الى ان العراق لن تكون لديه الموارد اللازمة لشن حرب ناجحة ضد جيرانه لسنوات عديدة قادمة. وقد يكون بإمكانه ممارسة ضغوط عسكرية محلية ضد إيران. وقد يحاول شن حملات عسكرية ناجحة ضد الكويت تستهدف، ربما، احتلال جيب في الشمال لتحسين موقعه التفاوضي مع المجتمع الدولي، مما يقودنا إلى التكهن حول نواياه الحقيقية.

ورغم ذلك فإن التكهن بأي من ذلك غير عقلاني. ويجب أن لا ننسى الاجماع بين الحكومات والاكاديميين في نهاية الحرب العراقية الايرانية، في كون العراق مرهقاً بعد سنوات من الحرب وأنه عنصر توازن في المنطقة.

أما السؤال الذي يفرض نفسه فهو هل سيبقى صدام حسين في السلطة؟ هناك إشارات متضاربة في هذا الشأن(٧). فقد استعاد الأمن سطوته بعد إخماد التمرد الكردي والتمرد الشيعي. وبالرغم من الرفض الواسع لصدام وسياساته لكن قبضته على السلطة لا زالت قوية بحيث لا يمكن تحويل طاقة الرفض هذه إلى مقاومة منظمة أو نشاط سياسي

واسع. وفي الواقع فإن هناك تخوفاً من أن يؤدي التغيير إلى فوضى قد تؤدي بدورها إلى صراع للحصول على مستلزمات الحياة أو بالأحرى مجاعة.

لا يبدو أن هناك تحدياً جدياً لصدام ولا توجد آلية لتنفيذ ما تطرحه المعارضة في المنفى حول إدخال نظام ديمقراطي، وقد تنخرالمقاطعة وضعه في الاشهر القادمة. إن إمكانية رفع إجراءات المقاطعة بعد رحيل صدام فقط، قد يحفز البعض للقيام بمؤامرة أو عملية إغتيال، كما أنها قد تؤدي إلى استقالة صدام إثر وساطة حاكم عربي له اتصالات مع بغداد مع أن ذلك مستبعد جداً.

تمثل المنطقة المحررة من كردستان تحدياً للسلطة المركزية رغم أنها أقل أهمية مما يطلق عليها الأكراد باعتبارها منطقة حكم ذاتي. إن غالبية الاداريين والموظفين المتخصصين في كردستان مرتبطون ببغداد التي تدفع مرتباتهم، وباستطاعة صدام كما أثبتت التجربة قطع هذه المرتبات وحرمان ٨٠٪ من العاملين في كردستان من مرتباتهم[٨]، وقد أُجبر البشماركة على مغادرة أربيل والسليمانية ودهوك ويبدو مؤكداً أن إرادة صدام ستجد طريقها إلى التنفيذ في كردستان دون استشارة قوات التحالف.

الشيء المؤكد هو أنه إذا بقي صدام حسين وحزب البعث في السلطة، وبالرغم من امكانيةإساءة تقديره مواقف الآخرين، إلا أن الهاجس الاساسي لديه سيكون البقاء على كرسي السلطة دون عداه من الاولويات. إن هذا هو الخيط الذي يربط سلوك صدام، كما تم كشفها بشكل ممتاز في سيرته السياسية التي وضعها كل من إفرايم كارش وإناري راوتسي[٩].

يشير منطق البقاء حالياً إلى ما يلي:

ـ إلتزام كاف بشروط القرار رقم ٦٨٧ بما يرضي الولايات المتحدة وحلفائها وتأمين إنهاء اجراءات المقاطعة بأسرع وقت ممكن، والتي ستسمح بتدشين عملية إعادة البناء والانفاق المرتفع.

ـ إستمرار محاولات إخفاء بعض أسلحة الدمار الشامل.

ـ عدم القيام بعمليات تحرك عسكرية كبرى عبر الحدود حتى لا تستثير رد فعل عسكري من قبل قوات التحالف، ولذا يستبعد القيام بعملية هجوم أخرى ضد الكويت.

ـ استمرار الضغط على المناطق الكردية في شمال وشرق العراق.

ـ إستمرار محاولة الامساك بالمبادرة السياسية في العراق من خلال مزيج من الحوار والحصار للأكراد والتحرشات بالشيعة، ولهدا ميزة إضافية وهي إشغال القوات المسلحة. لكن صدام الذي سرح ميليشيا البعث (الجيش الشعبي) سيكون أكثر عرضة لخطر القوات المسلحة، لذا فإن الابقاء على المبادرة السياسية بيده، بحيث يجنب العراق المزيد من الضربات، قد يبقى على الجيش موالياً له.

ـ إدخال إصلاحات دستورية محدودة بهدف كسب العالم الخارجي وتحويل اهتمام المعارضة الداخلية، رغم أن ذلك لن ينجح حيث أن صدام منتخب منذ عام ١٩٩٠ كرئيس مدى الحياة، وبالتالي فإن أي تغيير جذري مستبعد جداً.

إن التغييرات المطروحة والتي يرغب فيها صدام لا تعدو كونها عملية تجميلية. إن الشروط الواجب توفرها في من يشغل الرئاسة حسب ما جاءت في مشروع دستور ٧ يوليو (تموز) ١٩٩٠ ، ليست

الا توصيفاً لصدام حسين ذاته ولذلك يتوجب الغاؤها من قبل أي خلف له يعتزم القيام بعملية الاصلاح[١٠].

إنه لمن المستحيل التنبؤ بمدى التغيير الذي قد يطرأ بعد الخلاص من صدام حسين، حيث يتوجب علينا أن نتذكر أن ظاهرة صدام حسين لا تقتصر على شخصية رجل فردي قاس مع شعور بالعظمة، ولكنها آلية سياسية وإدارية يحركها العسكريون والشرطة السرية والتنظيم الحزبي المرتبطين ببعضهم البعض في تحمل أوزار النظام مجتمعين. لذا فإن سقوط صدام يعني سقوط هذه الآلة معه والتي تضم ما يقرب من ١٥٠٠ من القادة المميزين الذين يرون بأن بقاءه يعني بقاءهم[١١].

قد يكون التغيير محدوداً إذا ما تم إستبدال صدام بقيادي عسكري أو مدني يستند إلى الجيش وحزب البعث، لكن هذا الشخص لن يكون بالتأكيد كسلفه في إنعدام الضمير والتعطش للعنف والحيل والخداع. وباختصار فإنه يستحيل على حاكم جديد أن يلجأ لذات الأساليب للاحتفاظ بالسلطة.

يتميز تاريخ العراق بوجود حكومة مركزية مدعومة من قبل العسكريين. وليس هو بالبلد المتماسك طبيعياً، وقد تزايد اعتماد حكامه على القوة منذ قيام ثورة ١٩٥٨ التي أطاحت بالملكية في انقلاب دموي. إن كلاً من احتياجات إعادة البناء بما في ذلك رصد الموارد النفطية المحدودة والتوتر فيما بين المجموعات العرقية والدينية سيفرض على الحكام الجدد السير على التقاليد السابقة. ومن المحتمل أن تسمح ببروز مركز بديل للقوة. لذلك يتوجب النظر بشك للنظام القادم إلى أن يثبت للمجتمع الدولي أهليته للثقة بناء على سلوكه الداخلي والخارجي.

إن نظام صدام أو أي نظام يخلفه سيحتفظ عميقاً بنزعة الانتقام لأعداء العراق. وقد يلجأ إلى الارهاب وقد يأمل في استئناف السياسة الهجومية تجاه جيرانه بعد مرور بضع سنين بما في ذلك القيام باختراقات عبر الحدود أو القيام بعمليات مسلحة محدودة دون أن تؤدي إلى حرب شاملة كتلك التي اندلعت مع إيران في ١٩٨٠ والكويت في ١٩٩٠ . قد يعتقد النظام بعد بضع سنوات أن القيام بلعب دور الحارس الأكبر سيدر عليه بعض المكاسب المالية وينتزع تنازلات من دول الجزيرة العربية لقاء حمايتهم. وهذا ليس بمستغرب فقد كانت هناك مقترحات يتداولها السعوديون في بداية ١٩٩٠ بالاستغناء عن الحماية الاميركية، لقاء شراءهم السلامة ببضعة بلايين من الدولارات يدفعونها للعراق[١٢]. وفي هذه الحالة فإن العراق يأمل باستخدام ما هو دون العدوان الصارخ الذي قام به في ١٩٩٠؛ وحينها فإن الغرب والمجتمع الدولي سيغمض عينيه تجاه ذلك.

يطبع التوتر والنزاع العلاقات العراقية الايرانية حيث أن ذلك هو القاعدة وليس الاستثناء منذ أن ظهر العراق كدولة حديثة بعد الحرب العالمية الأولى[١٣].وقد أدت خلافات الحدود وتدخل كل منهما في شؤون الآخر من خلال دعم الأقلية الكردية إلى احتكاكات بينهما في الماضي. ويحتمل أن يتكرر ذلك في المستقبل. ولكن تبقى مشكلتا السيطرة على شط العرب والهيمنة على المنطقة كأعقد مشكلتين كامنتين تهددان استقرارالعلاقات بين البلدين. ويبدو أن كلا القضيتين قد حلتا لصالح إيران حالياً والتي أعلنت أنها لن تقبل أي تغيير في حدود الكويت البرية والبحرية مع العراق[١٤] وعارضت احتلال العراق للكويت.

تحقق للايرانيين نصر مزدوج ،فقد تم تحجيم عدوهم العراق وثبتت

حدوده مع الكويت من قبل مجلس الأمن، في حين قدم لهم صدام في اغسطس ١٩٩٠ ومن طرف واحد كل ما كانوا يطالبون به وما كانوا عاجزين عن نيله من خلال المفاوضات المطولة التي تلت حربهم ضد العراق، بما في ذلك اعتماد خط ثالوج كخط حدودي عبر مياه شط العرب.

لكن ذلك يجب أن لا يعني بالنسبة لايران أو المجتمع الدولي بأن كل شيء على ما يرام[١٥]. فليس هناك معاهدة بين العراق وإيران تشمل شط العرب. أما أية اتفاقيات توقع مع العراق في ظل صدام حسين، فإنها قابلة للتغيير إذا ما شعر أنه يستطيع الحصول على شروط أفضل يمكن التفاوض بشأنها في ظل ظروف جديدة. كما أن العراق لم يتخل عن طموحه بتحسين ممره المائي الغربي انطلاقاً من ميناء أم القصر. وقد تم ترسيم الحدود بين العراق والكويت بدون موافقة عراقية ودون تنازل الكويت او قبولها بتأجير طويل الامد لجزيرتي وربه وبوبيان كما كان يطلب العراق. وتظل الرؤية العراقية للوضع في أن جاريه إيران والكويت وبدعم من الغرب يدفعانه للانعزال عن الخليج بما يشكل مصدر تذمر شديد لديه. وسيظل الشعور العراقي بالجرح الذي سببّه تنازله عن شط العرب لايران وترسيم حدوده مع الكويت، حسب خط جنوبي خط أم قصر القديم بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ، مستمرا حيث تم كل ذلك بالرغم عن ارادته. وبغض النظر عن كون العراق هو الذي غزا إيران ١٩٨٠ والكويت في ١٩٩٠، فإن ذلك لا يجعله يقبل بالوضعية الحالية والتي تحد من وصوله إلى مياه الخليج.

المقاطعة:

ستؤثر المقاطعة ضد بغداد على رغبة العراق في أن يكون رجل

المنطقة القوي، عاجلاً أم آجلاً. ومن الصعب علينا الآن التنبؤ بتوقيت رفع الحظر على التجارة المدنية مع العراق وتحريم إمداده بالأسلحة. حيث أن الفقرة /٢٢/ من القرار ٦٨٧ تربط نهاية الحظر بانتهاء برنامج تدمير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ البالستية وتجهيزات الاسلحة النووية بما يرضي مجلس الأمن، وليس هناك وضع محدد في القرار لاتخاذ القرار الايجابي المطلوب لانهاء الحظر على امدادات الأسلحة.

صرح الرئيس بوش بأن المقاطعة ستستمر حتى يسقط صدام حسين من السلطة[١٦]، لكن الاخبار المنقولة من داخل العراق تشير الى أن حرمان المدنيين بفعل المقاطعة لم يضعف موقع صدام حسين، لذلك فإن كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ستستخدمان حق النقض (الفيتو) لاجهاض أي قرار بإنهاء مبكر للمقاطعة. وفي الوقت الذي لا يبدو فيه مفهوماً استخدام حق النقض للابقاء على مقاطعة تجارية مخترقة، في حالة تحقق متطلبات الفقرة /٢٢/ من القرار رقم ٦٨٧ ، فإن الافتراض المنطقي هو أن الحظر على امدادات الأسلحة غير كاف لوحده للإطاحة بصدام حسين. ويبدو أن الولايات المتحدة لا ترغب في التراجع عن تصميمها للإطاحة به. والآن وقد صدر قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٦ بالموافقة على بيع كميات محدودة من النفط العراقي، بإشراف مجلس الأمن، لشراء أغذية وأدوية لأهداف إنسانية، فإنه يرجّح أن تصر الولايات المتحدة ولسنوات قادمة على موقفها غير الشعبي في العالم العربي والذي يلقى الانتقادات في العديد من الأوساط كونه يخلق الكثير من المصاعب للشعب العراقي. ومما يساعد الولايات المتحدة في موقفها المتشدد هذا، هو استمرار صدام حسين في رفضه للقرار ٦٨٧ وعمله على توظيف مصائب الشعب العراقي

لأهداف دعاوية. وبغض النظر عن استمرار أو ذهاب صدام حسين، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها يأملون في التزام العراق بأحداث تغيير في سياسته الخارجية مقابل تخفيف الضغوط عنه، وحتى يتحقق ذلك فإنهم سيبقون حذرين بألا يفرطوا بالأوراق الرابحة بسرعة أو مبادلتها بثمن رخيص.

ورغم استمرار المراوحة في المستقبل المنظور، فإن الحظر على المبادلات التجارية والحظر على الأسلحة سيرفعان، وستدشن بذلك مرحلة أكثر خطورة في المنطقة، حيث سيسعى العراقيون لاعادة تسليح انفسهم. وسيتوقف ذلك على قدرة الاقتصاد العراقي للتعافي مجدداً، وذلك سيعتمد على أسعار النفط وعلى مواقف جيران العراق وموقف المجتمع الدولي تجاه ديون العراق واستعدادهم لاقراضه مجدداً (انظر الفصل الثالث ت). ويحتاج الاقتصاد العراقي الى عدة سنوات ، بشكل مبدئي ، قبل أن ينهض من وضعية الانهيار الراهنة التى يعاني منها. وإذا أخذنا في الاعتبار أن رصد الموارد من أجل إعادة البناء والتسلح معاً، فإن ذلك سيخلق ضغوطاً متناقضة علىالنظام في نظر المواطنين. وقد يسعى البعث لتنفيذ برنامج ضخم لاعادة البناء وفي ذات الوقت فإن إعادة البناء العسكري هو مطلب شعبي أيضاً، بعد المعاناة القاسية لهم تحت القصف مما ولد لديهم احساساً عميقاً بالظلم على يد الغرب وحلفائه من العرب(١٧).

إن ادعاءات التحالف الدولي بأن ليس له خلافات مع شعب العراق ولكن مع قيادته فقط لا يقنع العراقيين ولا سواهم بكل بساطة. ورغبة العراقيين العاديين هو نهوض بلدهم عسكرياً مرة أخرى للتصدي لاعدائه مرة أخرى واستغلال بروز أي ثغرة لديهم.

وخلاصة الأمر، فإن موارد كبيرة ستكرس لاعادة البناء العسكري مستقبلاً ومن السهل إيجاد التبرير السياسي لذلك. وأي حكومة في بغداد ستسعى لضمان أمن البلاد الداخلي والخارجي ودرجة من النفوذ على المنطقة. وسيظل العراق يمثل همّاً، بدرجة ما، لجيرانه في المنطقة بسبب قضايا موروثة وفي مقدمتها سعيه لتحسين وضعيته على مياه الخليج ونزاعاته مع سوريا وإيران، ومشاركته تركيا في الموارد المائية، وقناعته بدور قيادي تاريخي في العالم العربي، وضرورة أخذه جدياً في إطار منظمة الأوبك. ومن أجل أن يكون له ثقل عالمي فيتوجب عليه امتلاك قوات قادرة على مجابهة قوات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، وتضاهي قوات كل من سوريا وإيران وتركيا. وقد تكون هذه المعطيات دوافع كافية لطموحات العراق العسكرية، لكن البعض يجادل أنه يترتب على العراق مثل هذه الالتزامات كونه المقابل العربي لاسرائيل.

لكن ذلك لا يعني أن العراق مقبل على إعادة البناء العسكري الضخم الذي قاده صدام حسين، فقد توفرت في نهاية الثمانينات مجموعة من الظروف المواتية التي لن تتكرر؛ وتمثلت في تمويل عربي هائل، وتحالف مع السوفييت وصراع حياة أو موت مع إيران، وتساهل من قبل الدول الصناعية الغربية تجاه الاستخدام النهائي للتكنولوجيا والمعدات التي وفرتها لبرنامج صدام للتصنيع العسكري. في ذات الوقت فإن تأمين العملة الصعبة سيسمح للعراقيين مجدداً بإنشاء شركات واجهة في البلدان الأخرى لمعاودة بعض نشاطاتهم في مجال بحوث الأسلحة وتطويرها.

حالياً فإن العراق مكبّل بسبب هزيمته عام ١٩٩١ ، ويسعى

للانتقام. وقد تكون قيادته عدوانية، لكن الأهم هو أنه لا يزال قوياً عسكرياً وسيسعى مستقبلاً لاستخدام قدراته الهجومية، ولذا فإن العراق سيظل مصدر خطر في الشرق الأوسط على امتداد العقد.

١ - ٢ - إيران:

ليس هناك خلاف على أن موقع إيران الاستراتيجي وعدد سكانها ومواردها يؤهلانها لتكون قوة اقتصادية وعسكرية في المستقبل. كان يمكن لايران التي أضعفتها الحرب مع العراق، أن تختار إعادة تسليح نفسها بسرعة على حساب إعادة بناء الاقتصاد المدني، لكنها اختارت بدلاً من ذلك طريق التدرج البطيء نحو جمهورية اسلامية قوية. وحيث لا تترتب على إيران ديون خارجية مهمة، فإنها قادرة أن تتحمل أعباء الانفاق العسكري. لقد اتفقت القيادة الايرانية على ضرورة زيادة الانفاق على القدرة العسكرية وتطوير صناعة أسلحة وطنية تدعم هذه القدرة.

لا تسعى إيران حالياً إلى ضمّ اراض جديدة وليس هناك من أسباب قوية تدفعها لتسريع برنامج تسلحها في ضوء الخسائر الكبيرة التي تكبدتها في حربها مع العراق، خصوصاً أن العراق قدم لها تنازلات مهمة في أغسطس (آب) ١٩٩٠ بخصوص المناطق الحدودية المتنازع عليها والقضايا المتنازع عليها بفعل حرب الخليج الأولى. وفي ذات الوقت، فإن قوة إيران النسبية تدعم جهودها الدبلوماسية لضمان السلم في مياه الخليج ومواجهة ما تراه من هيمنة عسكرية أجنبية على المنطقة والحؤول دون هيمنة العراق على المنطقة.

من السهل على إيران طرح هذه التوجهات ولكن الصعوبة تكمن في المدى والكيفية التي ستضغط بها لتحقيق هذه الأهداف. تسعى

إيران حالياً إلى التودد إلى كل من العرب والغرب لمراكمة نجاحات على ما حققته في العام الماضي وممارسة تأثيرها في ترتيبات ما بعد الحرب. ولا شك أنها في ظل رفسنجاني وخامنئي مهتمة باقامة علاقات طبيعية مع الدول الأخرى أكثر مما كانت في عهد الخميني. كما أنها تعطي الأولوية لمتطلبات سكانها الكثيري العدد على المغامرات الخارجية وذلك لابراز مردود عملي للتضحيات التي تم تقديمها خلال سنوات الثورة الأولى.

ورغم ذلك، فهناك خيوط من الشك حول علاقات إيران بالعراق وغيرها. إن تجربة إيران منذ ١٩٨٠ تظهر أن إيران لا يمكن أن تنفرد بالهيمنة على الخليج في ضوء ميزان القوى الموضوعي. فبالرغم من خسارة العراق لمعظم سلاحه الصاروخي والذي ألحق بإيران خسائر جسيمة في حرب المدن خلال منتصف الثمانينات، فإنه لم يضعف إلى الدرجة التي تستطيع إيران من إملاء إرادتها، إضافة إلى ثبات التحالف الأميركي السعودي.

إن أقصى ما تتوقعه إيران هو إشراكها في القرارات الحاسمة المتعلقة بالمنطقة. ولكن هل ستقنع بذلك؟ قد ترغب إيران في بناء ترسانتها النووية بالتعاون مع الصين وكوريا الشمالية. وفي حالة حدوث أزمة جديدة فإن إيران قد تطمح إلى دور مقرر في المنطقة مرة أخرى، ويمكن القول أن رد فعلها في هذه الحالة لا يمكن التنبؤ به على أقل تقدير. إن البرجماتيين هم الآن في مرحلة صعود في طهران ولكن من غير المؤكد مدى قدرتهم في التصدي للتيار المتطرف الذي قد تغريه تغذية التمرد في أوساط الشيعة على الضفة الأخرى من الخليج بهدف إحداث تحول لصالحه على المدى البعيد. وبالرغم من التقارب الذي

تحقق مؤخراً (كما يتمثل في ترتيبات الحج لعام ١٩٩١) فلا يزال هناك الكثير من الحذر والنفور في العلاقات ما بين إيران الشيعية الشعبية وبين السعودية الوهابية الملكية. فكلما تطورت إيران اقتصادياً وعسكرياً فإنها تميل إلى مجابهة السعودية سواء داخل الأوبك أو بسبب السياسة الاقليمية.

١ ـ ٣ دول مجلس التعاون الخليجي: المشاكل الخارجية والداخلية:

لا تقتصر المخاطر التي تواجه الخليج على الانحراف العراقي وسياسة التجاوز الايرانية المحتملة، ولكن هناك مخاطر أخرى تتمثل في النزاعات بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي قد تؤدي إلى توترات بل يمكن أن تتطور إلى صراعات

لا تشكل السعودية تهديداً لجيرانها الكبار في الشمال. ولكونها نواة التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تمثل قوة استقرار في المنطقة، الا ان نمو القوة العسكرية السعودية قد يؤدي إلى تفاقم الخلافات القائمة في المجلس. وسيتوقف الكثير على مدى حكمة ومرونةالحكومة السعودية في تعاملها مع شركائها الصغار وخصوصاً في العلاقات الاقتصادية.

تبقى نزاعات الحدود نقاط التهاب محتملة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي رغم احتمال ضبط أية خلافات حدودية مستقبلية فيما بين الاعضاء الستة لئلا تتطور إلى وضع يتطلب استخداماً واسعاً للقوة. ويمكن أن تشكل مصلحة كل طرف في مجلس التعاون الخليجي بانجازاته المتواضعة ضابطاً لنوازعه، فالمجلس يوفر درجة من الضمانة للأعضاء الصغار لن يفرط الحكام فيها بسهولة. كما أن السعودية ستفقد

عطف ودعم ضامنها الأكبر:الولايات المتحدة الأميركية، إذا ما ضغطت على شركائها الصغار الي الدرجة التي قد تؤدي الى تفكك هذه المنظمة الاقليمية التي تحمل إمكانيات كامنة للمستقبل.

إن عدم الاستقرار السياسي في بلدان المنطقة قد يفرز اخطاراًتهدد السلام العالمي، فهناك خطر تطور مشاكل داخلية في الخليج إلى مصاعب عالمية وخطر التدخل الخارجي سواء ووجه أم لم يواجه برد معاكس خارجي. لقد تراجعت تدخلات الدول العربية في الشؤون الداخلية لبعضها البعض بعد أن وصلت إلى قمتها في الخمسينيات وبداية الستينيات باستثناء حالة لبنان، لكنه يتوقع أن تستمر هذه التدخلات في منطقة الخليج إلا إذا تغير السلوك الى حد اكبر مما حصل الى الان.

هناك جملة من الأحداث النابعة من أسباب مختلفة قد تؤدي بقوى المنطقة الاقليميةإلى التدخل في بلدان مجلس التعاون الصغرى. وكما رأينا فقد أسهم الخلاف بين العراق والكويت حول السياسة النفطية إلى لجوء العراق لممارسة ضغط عسكري على الكويت وغزوها لاحقاً، ولذا فعلينا الانتظار لمعرفة مدى احترام الكويت والامارات للحصص التي تضعها الأوبك، خصوصاً وأن وضعها المالي المستقبلي أسوأ منه في الماضي. قد تنشب أيضاً خلافات فيما بين دول مجلس التعاون حول وتيرة الاصلاحات السياسية، فقد تجد الكويت في المستقبل أنه يتوجب عليها السير بخطى أسرع مما تقبله السعودية.

هناك إمكانية قيام الاقليات المغبونة بطلب التدخل الخارجي. على سبيل المثال: المنطقة الشرقية من المملكةأو البحرين أو حتى الكويت. أما فيما يخص الاحتجاج الداخلي بسبب غياب الشرعية الديمقراطية

والنزاهة الحكومية والمشاركة السياسية، فإنه لا يتوقع أن يستجيب الجيل الجديد لأيديولوجيات التغيير المتمثلة في الدعوة القومية أو الدعوة الاسلامية، وذلك لعدة أسباب. منها التردد والكبح والوضع المالي الجيد، ولا يمكن ان تستمر مثل هذه الوضعيةإلى الابد، خاصة وان السكان في تزايد وعوائد النفط في تناقص، لذا فإن تحقيق تطلعات الجيل الجديد ستزداد صعوبة. ومن ناحية اخرى، يمكن أن تتمخض العملية الليبرالية في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي عن بروز تيار بديل ينحو إلى التكتل والتنظيم.

ينمو سكان دول مجلس التعاون بسرعة كبيرة بحيث يتضاعف عند البعض كل ٢٠ سنة (انظر الملحق ٢) ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى ضغوط على التقليد السائد في الاتصالات اللارسمية بين الحاكم والمحكومين. فإذا ما استمر نظام الرعية الحالي حيث تنحصر السلطة بفئة ضيقة، فإن إمكانية التشاور اللا رسمي مع السكان الأكثر عدداً وشباباً ستتضاءل، فاتحة الطريق أمام الاستقطاب السياسي. وسيؤدي ذلك الى بروز توترات لا يمكن التنبؤ بها في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدان المجلس الست.

هناك مؤشرات حالياً على ذلك، حيث ستنمو العوامل الكامنة والمعروفة وراء التوتر السياسي في الجزيرة العربية إلى درجة لا يمكن تنفيسها باللجوء إلى التنازلات للاحتفاظ بدعم البنية التقليدية أو السيطرة عليها بضغوط السلطات. ويظل الاغراء الذي يتعرض له الجيران الاقوياء بالتدخل ضعيفاً حالياً وتظل عوامل عدم الاستقرار الداخلي هي أساس الغموض المستقبلي وهي المرجحة على الاخطار المعروفة التي تتهدد السلم العالمي.

١ ـ ٤ ـ النفط

في عالم منظم، فإن بلدان النفط الشرق الأوسطية ستزودالسوق العالمي لتتمكن من تلبية احتياجاتها من البضائع المستوردة للاستهلاك والتنمية، وستستمر الدول المستوردة في استيراد احتياجاتها من النفط كما هو الحال بالنسبة للسلع الحيوية الأخرى كالحبوب. لكن الأمر على عكس ذلك حيث تتركز احتياطات النفط الاقل تكلفة في بلدان الخليج لوحدها، وتكتسب صادرات النفط أهمية كاسحة في دخلها الوطني، وتكتسب هذه البلدان أهمية استثنائية في الاقتصاد العالمي وتبرز إمكانية التحكم لدى من يهيمن على المنطقة بانتاج النفط. من هنا فقد كان النفط في قلب أزمة الكويت حيث سعى العراق للتحكم في ثروتها النفطية، والتأثير بالتالي على سياسات الانتاج والاسعار لكل من السعودية والامارات فيما كان المجتمع الدولي بذات التصميم لئلا يترك مثل هذه القدرة في أيدي نظام عدواني وخطير.

وفي الوقت الذي وفر فيه النفط فرصة للدول المنتجة لتحقيق طموحاتها، فإن وجود النفط قد زاد من الأخطار التي تهدد دول المنطقة وخصوصاً الصغيرة منها المعرضة أكثر من غيرها للعطب. لذا، فإن المخاطر كبيرة. فمن ناحية أولى فإن نسبة احتياطي الخليج من نفط العالم تتزايد عن مستواها الحالي البالغ ٥٢٪ . ومن ناحية ثانية فإن الطلب العالمي على النفط لمنظمة تنمية الاقتصاد والتجارة (D.C.E.O.) وغيرها من البلدان سيتزايد خلال السنوات الخمس القادمة[١٨]. ولن تتراجع أهمية النفط في منظمة تنمية الاقتصاد والتجارة إلا إذا تم التجاوب مع ضغوط أنصار البيئة الذين يطالبون بتقليل الاعتماد المسرف على النفط المدمر للبيئة.ومن الواضح أنه لا يمكن تلبية الطلب

على النفط خلال النصف الأول من التسعينيات إلا من قبل منتجي النفط الخليجيين، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار انخفاض انتاج الدول خارج الأوبيك والزيادة المتواضعة للانتاج غير الخليجي داخل الأوبك. لذا فإن مردود السيطرة على إنتاج الخليج سيظل كبيراً في القرن القادم.

ان التهديدات ضد دول مجلس التعاون الخليجي ستبقى كبيرة قياساً الى المخاطر العسكرية التى تتعرض لها بلدان متعددة اقل حظاًوفي مناطق متفجرة من العالم. وستبقى الدول الست ضعيفة نسبياً قياسا الى جيرانها الكبار، رغم ان هذا الهدف قد بهت ، بعد طرد العراق من الكويت ، ولكن قد يستعيد بريقه بعد ان تبهت ذكريات عاصفة الصحراء. مما يفرض اليقظة المستمرة من قبل دول مجلس التعاون والمجتمع الدولي .

١ ـ ٥ ـ إمدادات الأسلحة:

استوردت بلدان الشرق الأوسط ما يتراوح بين ٣٠ ـ ٤٠ ٪ من مستوردات السلاح العالمي طوال الثمانينات. وتشمل دوافع ذلك النزاعات والمخاوف والخصومات الدائرة في المنطقة، ومن ضمن ذلك الحرب العراقية الايرانية، والصراع العربي الاسرائيلي والشعور بالعطب لدى دول مجلس التعاون الخليجي والشك العميق بين سوريا والعراق. إضافة إلى حق الدفاع والذي هو تبرير عام ومشروع. اضافةالى خليط من الدوافع تختلف من بلد إلى آخر. ومن الواضح انه في الحالة العراقية ، كان هناك مشروع قوة تطمح للهيمنة لاسباب عديدة: المواجهة مع اسرائيل، هزيمة ايران. وفي عام ١٩٩٠ تم اجتياح الكويت وبهدف اخضاع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك للخروج من وضعه المالي اليائس.

ترتب على الحرب من أجل الكويت وإجراءات تحجيم قدرات العراق العسكرية غير التقليدية باشراف الأمم المتحدة، إضعاف قوة شكلت عامل عدم الاستقرار في الثمانينات. لكن المؤشرات الحالية (كما يدل على ذلك الملحق رقم ١) تدل على أنه لا يمكن تحقيق توازن عسكري في المنطقة. لا زال هناك قلق ممض حول مدى نجاح المبادرات المدوية للحد من التسلح في الشرق الأوسط (انظر الفصل ٣ ـ آ) ويبدو أن مشتريات الأسلحة ستخل بميزان القوى بشكل يصعب التنبؤ به.

ومما يجدر ملاحظته أن الأسلحة والبناء العسكري لا تسبب الحروب لكنها إذا اقترنت بانعدام الثقة الناتجة عن نزاعات غير محلولة وتوترات أخرى، فإن هذا الخليط ينتج عبوة كامنة قابلة للانفجار. وهذه الخلطة موجودة في الخليج حالياً وتشكل خطراً على أهلها والقوى الخارجية التي لها مصالح مشروعة في المنطقة أيضاً.

تتوافر للمشترين حالياً كل التكنولوجيا التي استخدمت في عاصفة الصحراء رغم أن أداء الجيش العراقي يثبت أن امتلاك التكنولوجيا المعقدة دون القدرة على استخدامها بكفاءة ليس مفيداً بحد ذاته. ويلاحظ انتشار الأسلحة الكيماوية والصاروخية. كما أن ٨٠ ٪ من الأسلحة الموجودة في المنطقة مصدرها أحدى الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والذين يبدون حالياً رغبة في إيجاد ضوابط لصادراتهم من الأسلحة إلى المنطقة ومنع اختلال فاضح في ميزان القوى أو نشوب نزاع، نتيجة تدفق شحنات الأسلحة إلى المنطقة، الا ان هناك دائرة واسعة من المزودين مما يقلل من امكانية السيطرة على ذلك.

تمثل القضية الفلسطينية العقبة الرئيسية أمام الحد من التسلح في المنطقة حيث أنها تلقي بظلها على محيطٍ خطر يضم السعودية والعراق مؤثرة بذلك على سياساتهما التسلحية. ولا يقتصر الأمر على دول المنطقة بل يشمل دولاً اخرى. يقدر الاميركيون أن إسرائيل تمتلك ما لا يقل عن ١٠٠ قنبلة نووية قوة كل منها تتراوح ما بين ٢٠ إلى ١٠٠ كيلو طن[١٩]، لذا فإن سعي العرب للحصول على أسلحة الدمار الشامل هو رد على تفوق إسرائيل التكنولوجي والعسكري، وينطبق ذلك أيضاً على سعيهم لامتلاك الصواريخ لمعادلة تفوق سلاح الطيران الاسرائيلي. إن استمرار المواجهة ناتج عن استبعاد التسوية السلمية واستمرار رفض اسرائيل الاعتراف بمبدأ "الأرض مقابل السلام"، وبالتالي فإنه لا العرب ولا الاسرائيليون مستعدون للقبول بالحد من التسلح ما لم يتم التوصل إليه من خلال مفاوضات أطراف النزاع مباشرة وليس بفرضها من قبل أطراف خارجية. كما يتوجب أن يترافق ذلك بتسوية سلمية شاملة تسوي جميع قضايا الخلاف بين الدول العربية واسرائيل وكذلك بين الفلسطينيين واسرائيل.

لذا يتطلب الامر التوصل إلى تسوية شاملة وليس ترتيبات مؤقتة ليس للفلسطينيين وحدهم ولكن للصراع بين الاسرائيليين والسوريين وكذلك الصراع بين الاسرائيليين واللبنانيين. وعندما تقام مناطق منزوعة السلاح حيث يتوجب إخطار كل طرف للطرف الآخر بعزمه على القيام بمناورات عسكرية مثلاً ويتم التوصل لترتيبات للحد من القوات المتواجدة على جانبي المنطقة كما في الجولان مثلاً، فإن هناك إمكانية للحد من التسلح من قبل مختلف الأطراف في منطقة الشرق الأوسط.

هناك أيضاً ناحية أخرى لتأثير القضية الفلسطينية على الترتيبات الأمنية في الخليج، فبالرغم من أن الحرب من أجل الكويت قد حسنت موقع الولايات المتحدة في بعض بلدان الشرق الأوسط، لكنها لم تلغ نهائياً الشك في الولايات المتحدة وبدرجة ثانية باقي الدول الغربية بسبب تحالفها مع اسرائيل وما يراه الكثيرون في الشرق الاوسط من حماية لاسرائيل من قبل الدول الغربية في عدم تنفيذها لقرارات الشرعية الدولية المماثلة لتلك التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق. لذا فإن النظرة إلى الولايات المتحدة باعتبارها تمارس النفاق والانحياز ضد الفلسطينيين، يخلق صعوبات أكثر أمام الولايات المتحدة لتلعب دور الضامن لنظام الأمن الاقليمي الخليجي. ويقدم لنا خطاب الرئيس صدام حسين أمام القمة العربية في بغداد في نهاية ١٩٩٠ نموذجاً على إمكانية ظهور دكتاتور كمدافع عن المصالح العربية في مواجهة العداء الاميركي والتآمر الاسرائيلي واستخدام ذلك لابتزاز الأموال من جيرانه[٢٠].

وفي الظروف الراهنة، ليس متوقعاً أن يجر الصراع على فلسطين حرباًتؤثر علىالخليج . لقد وضع مؤتمر السلام في مدريد أرضية أحيت الآمال بإمكانية تقديم مقترحات للحد من تدفق الأسلحة على بلدان الخليج، وإقامة نظام أمن اقليمي من قبل بلدان المنطقة كمطلب لذاته بغض النظر عما ستسفر عنه المواجهات على الساحة الفلسطينية.

٢ ـ المحافظة على السلام بعد الحرب

من أجل الكويت

يشكل الانتصار على العراق نصراًفي معركة اساسية من أجل أمن الخليج، ولكن ليس في الحملة كلها. وحيث أن الحرب انتهت باتخاذ اجراءات عسكرية لمنع اندلاع القتال مجدداً والاعلان عن خطوات تجريبية لضمان الأمن على المدى البعيد فإنه يتوجب تفحص كيفية البناء على هذه الخطوات للحد من الأخطار المحدقة سواء تلك المتعلقة بالانتشار العسكري أو الاجراءات الواجب اتباعها على المدى البعيد.

هناك أربعة عوامل تكمل الامكانيات الدفاعية الذاتية أولها شروط وقف اطلاق النار بموجب القرار رقم ٦٨٧ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٩٩١/٤/٤ وثانيها قوات الأمم المتحدة المرابطة على حدود الكويت، وثالثها الالتزام السياسي وربما العسكري ايضاً من قبل مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا تبعاً لاعلان دمشق في ١٩٩١/٣/٦ . وأخيراً نشر القوات الغربية في الخليج وفي الأفق منه جنوباً وفي تركيا.

٢- ١ - الترتيبات في المدى القصير:

القرار ٦٨٧

إن القرار رقم ٦٨٧ والذي صدر عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ملزم لجميع الأعضاء. وينص القرار على تدمير كافة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وتجهيزاتها من القذائف البلاستية ذات المدى ١٥٠ كلم أو أكثر وجميع الأسلحة النووية ومكوناتها؛ ويطالب العراق بوضع مثل هذه الأسلحة تحت رقابة الأمم المتحدة معتبراً أن إجراءات العراق في هذا الصدد هي خطوة نحو جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها وفي ذات الوقت خطوة نحو تحقيق حظرعالمي شامل للأسلحة الكيماوية. ويلزم القرار العراق بتحمل تبعات الخسائر الناجمة عن غزوه للكويت حيث يتوجب إنشاء صندوق تعويضات يمول مما يقتطع من واردات العراق النفطية (حددت لاحقاً بـ ٣٠٪) ، ويستثنى واردات العراق من الأغذية والأدوية من أحكام المقاطعة، ويسمح باستيراد المنتجات العراقية متى ما نفذ العراق التزاماته بموجب القرار المذكور فيما يختص بالأسلحة غير التقليدية، بينما يستمر الحظر على تصدير الأسلحة إلى العراق إلا بموجب قرار خاص من قبل مجلس الأمن. كذلك ينص القرار على ضرورة مراجعة الاجراءات المتخذة ضد العراق في ضوء إنصياع الاخير لها والتقدم المحقق للحد من التسلح في المنطقة؛ كما يطالب العراق بنبذ الارهاب واعلانه وقفاً رسمياً لاطلاق النار عندما يكون العراق قد قبل جميع ما ينص عليه القرار.

قوات الأمم المتحدة لمراقبة الحدود العراقية الكويتية.

تتشكل هذه القوات من ٣٥٠ عنصراً من قوات المشاة وتعود الى

٣٦ بلداًوهي مسلحة بأسلحة خفيفة،ولا تعدو كونها رمزاً لضمانات مجلس الأمن للحدود العراقية الكويتية وليست قوة ردع للعدوان. وتوضح الخارطة في الملحق رقم (٣) انتشار هذه القوات.

إعلان دمشق:(٢١)

تتضمن مقدمة الاعلان مبادىء التنسيق والتعاون فيما بين الدول الموقعة عليه على النحو التالي:

ـ احترام السيادة ووحدة الأراضي وعدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات.

ـ إقامة نظام عربي جديد على أساس ترتيبات متفق عليها فيما بين الموقعين وترك الباب مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في الاعلان.

ـ حل شامل للقضية الفلسطينية بموجب قرارات الأمم المتحدة.

ـ التعاون لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ـ السيادة على جميع الموارد الطبيعية.

ويتطرق الاعلان الى مجالات التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والأمنية:

ـ عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وضمان الحقوق الوطنية الفلسطينية.

ـ إجراءات مشتركة لضمان أمن البلدان العربية، وأن تكون القوات المصرية والسورية في الخليج هي نواة قوات حفظ السلام العربية ... وإن التعاون بين الأطراف الموقعة ليس موجهاً ضد طرف آخر، بل أنه مقدمة للدخول في حوار مع الأطراف الاسلامية والدولية التي تحترم السيادة وعدم التدخل والتسويات السلمية.

ـ ويتوجب أن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الأسلحة النووية.

ـ كما يدعو البيان إلى دعم الجامعة العربية والتعاون في مجالات الاقتصاد والثقافة كمقدمة لاقامة تجمع اقتصادي عربي.

الانتشار العسكري الغربي:

مع انتهاء الحرب، فقد اتخذ طرف أسهم بقواته فيها قراراً بمدى استعداده للاسهام في ضمان أمن الخليج، فبريطانيا مثلاً لم تكن مستعدة أن تسهم في تقديم أية ضمانات أمنية لاصدقائها التقليديين ولكنها مستعدة للاستمرار في إعارة العسكريين والتدريب للمساعدة في تطوير قوات هؤلاء الاصدقاء مقابل ما يدفعونه. كما وضع في الاعتبار القيام بتدريبات عسكرية مشتركة وبيع الأسلحة لهم.

أما الولايات المتحدة فقد أعربت عن ضرورة "التأكد" من سلامة أصدقائها وهو تعبير أقل من "الضمانات". لم تسع الولايات المتحدة إلى وجود عسكري دائم ولكنها اصرت ، كما فعلت منذ ٧ اغسطس ١٩٩٠ ، على بقاء قواتها ما دامت هناك حاجة إليها ومرغوباً بها من قبل مضيفيها. أما فيما يخص مرابطة قوات أميركية بشكل دائم فقد أدرج في إطار الترتيبات البعيدة المدى. وباختصار فإن للولايات المتحدة قوات مارينز وقوة طيران بحري في المياه المحاذية وأسراب من الطائرات القاذفة المقاتلة على الأرض بشكل دائم بموجب ترتيبات مرابطتها بشكل دوري في مختلف القواعد السعودية. إضافة إلى ذلك هناك حاملة طائرات موجودة في شرقي البحر الأبيض المتوسط وأخرى تنتقل مكوكياً بين البحر الأحمر والخليج حاملة معها ما يقارب من ٨٠ طائرة حربية. كما أن هناك الاسطول الأميركي في المنطقة والذي

يتخذ من البحرين قاعدة قيادة له، كل ذلك مدعَّم بثلاث سفن للبحرية الملكية البريطانية في إطار تشكيل "أرميلا بترول" "Armilla Patrol"

تنظم اتفاقية الدفاع الاميركية الكويتية الموقعة في ١٩٩١/٩/١٩، مجالات التعاون العسكري بين البلدين مستقبلاً. وتنص الاتفاقية على تخزين المعدات العسكرية لاستخدامها من قبل القوات الامريكية في حالات الطوارىء مستقبلاً، وحق استخدام التجهيزات العسكرية، والقيام بمناورات وتدريبات عسكرية مشتركة حيث جرى بعضها فعلاً. لكن الاتفاقية هي دون التزام أميركي كامل بالتدخل لحماية الكويت في كل الظروف. كما لا تنص على وجود عسكري أميركي دائم وهو ما طلبته الكويت.

كما تم توقيع إتفاقية مشابهة بين الولايات المتحدة والبحرين في ١٩٩١/١٠/٢٧ وهذه الاتفاقية تكمل اتفاقية قائمة منذ عام ١٩٧٧ والتي يسمح بموجبها للبحرية الاميركية أن ترسو في ميناء الجفير، حيث تحتفظ بتجهيزات تخزين وقود ضخمة.

برز العنصر الثاني للوجود العسكري الغربي من الأزمة المحيطة بالأكراد خلال شهري مارس (آذار) وأبريل)نيسان) ١٩٩١ حيث لم يكن الرأي العام أولاً ثم الحكومات ثانياً مستعداً لتحمل تبعات قمع بغداد للحركة الكرديةالمسلحة، وقد نجحت "حملة المنطقة الآمنة" في إقناع ما يقارب من ٤٠٠ ألف كردي لجأوا إلى الجبال الفاصلة بين العراق وتركيا بالرجوع إلى ديارهم. وتبع ذلك "عملية المطرقة المرفوعة" حيث رابطت قوات التحالف في جنوب تركيا كرادع ضد قيام العراق بأية أعمال عدوانية ضد الأكراد. وتم تقليص القوات لاحقاً وإعادة تسميتها "بعملية الاغاثة" وتم تقليص تلك القوة تدريجياً. وتم

سحب القوات البرية البالغ عددها ٤٦٠٠ عنصر والتابعة لفرنسا وإيطاليا وهولندا واسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في اكتوبر ١٩٩١ . وظلت ٤٨ طائرة من بينها ٨ طائرات جاكوار البريطانية والبقية اميركية من طرازاف ـ ١١١ مرابطة حتى نهاية ١٩٩١ . أما مهمة هذه القوات فهي منع الطائرات العسكرية العراقية من اجتياز خط العرض ٣٦ الى "المنطقة الآمنة". ورغم أن ذلك لم يمنع القوات البرية العراقية من مهاجمة الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، إلا أنها حدّت من الصراع واضعفت من عنف الهجمات العراقية، حيث أن الحكومة العراقية أصبحت تدرك ان اجتياز ذلك الخط سيعتبر سلوكاًغير مقبول من قبل قوات التحالف الغربي.

٢-٢ ـ التقييم

ما هي محصلة مجموع الترتيبات الاربع القصيرة المدى؟

أولاً: إن الأمم المتحدة تقوم بدورها بفعالية. فإذا ما حاول صدام حسين إخافة جيرانه العرب الممولين من خلال التحرش بالكويت، فإنه لن يواجه القوات العربية فقط، بل سيواجه أيضاً قوات الأمم المتحدة مما يعني مواجهة القوات الأميركية. فقوات الأمم المتحدة لا تحتفظ فقط بوجود عسكري مادي لمراقبة أية نشاطات عسكرية عراقية بعمق ١٠ أميال داخل العراق وإنما تشكل طليعة لتدخل قوات التحالف إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ثانياً: تشكل القوات الاميركية البحرية والجوية رادعاً كافياً في مواجهة أي عمليات عدائية من قبل العراق أو غيره والتي تهدد المصالح الأميركية واصدقاء أميركا في المنطقة. ليس هناك شك في تصميم

الادارة الاميركية والكونجرس الأميركي الى جانب كل من فرنسا وبريطانيا في استخدام القوة، إذا ما فقد العراق حكمته وحرك قواته ضد السعودية أو الكويت. وينعكس هذا التصميم في استئناف العمليات الحربية، إذا ما تلكأ العراق في التعاون مع فرق الأمم المتحدة لتدمير أسلحته غير التقليدية. لكن تأثير هذه القوات سيتضاءل مع مرور الزمن، حيث يحتمل سحب الطائرات الحربية الغربية من جنوب تركيا، إذا ما تم التوصل إلى اتفاق بين الأكراد والحكومة العراقية لمنح المنطقة الكردية حكماً ذاتياً. كما أن القوات الأميركية جنوب العراق ليست كافية لالحاق الهزيمة بعملية غزو عراقية شاملة يمكن أن يقدم عليها خلال خمس سنوات بعد أن يتلاشى تأثير هزيمته وبالتالي لا تشكل رادعاً حقيقياً ضد العدوان. ويظل الردع قائماً ما دام المعتدي المحتمل متأكدا بأن الولايات المتحدة تمتلك القدرة والعزيمة بنقل قواتها الضخمة بسرعة إلى المنطقة وإلحاق خسائر كبيرة به إذا حاول حل نزاعاته مع جيرانه بالقوة العسكرية، بحيث تتجاوز هذه الخسائر أية منافع يمكن أن يحققها.

ثالثاً: يستمر العمل لتنفيذ القرار رقم ٦٨٧ رغم العقبات التي يضعها العراق في طريقه. ويمكن القول أن تبعات الحظر على تصدير النفط العراقي والتهديد باللجوء إلى القوة ضده، سيمكن الأمم المتحدة من وضع نهاية ولو مؤقتة لبرنامج التسلح النووي العراقي. وسيتم تقليص القدرة العراقية العسكرية ،البيولوجية والكيماوية بشكل كبير إن لم يكن تصفيتها تماماً، مما يعني إضعاف قدراته الهجومية وقدرته على الهيمنة على جيرانه الأضعف عبر التصرفات العدائية. ويظل الانتشار الحالي للقوات الأميركية بمثابة عمل ناجح على المدى القصير ولكن

تظل هناك حاجة لضمانات أمنية محددة مقابل التخفيف من الحظر المفروض على العراق. لذا يتوجب رفدها باجراءات أخرى إذا ما أريد للخطر القادم من العراق أن يظل ضئيلاً في القرن القادم وأن الافتراض باستخدام القوة سيظل قائماً لضمان حدود الكويت وأمن دول مجلس التعاون الخليجي ككل في المدى البعيد.

رابعاً: لم يحقق إعلان دمشق الآمال المعقودة عليه، والاعلان كما هو معروف ينص على أن تشكل قوات مصرية وسورية في الخليج نواة "قوة سلام عربية". وفيما بدا أن الاعلان سيتحول إلى حقيقة واقعة في الفترة ما بين مارس ومايو (آذار - أيار) ١٩٩١ ، فإن عدم وضع خطة بتفاصيل القوات المطلوبة وانتشارها دفع المصريين إلى سحب قواتهم، إضافة إلى ذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً السعودية مترددة في وجود قوات كبيرة من غير بلدان الجزيرة العربية على أراضيها حيث أن ذلك سيكون مكلفاً وفي ذات الوقت غير مطمئن بعكس ما هو مطروح في الاعلان. وبالرغم من قرارالمصريين سحب قواتهم، والذي اعلن في مايو (أيار)، الا ان ذلك لم يسهم في طمأنة الخليجيين. وقد تبع ذلك مناقشة إقتراح بمرابطة قوات خليجية (سعودية وغيرها) إضافة إلى ١٥ ألف من القوات المصرية و١٠ آلاف من القوات السورية لدعم القوات الكويتية، ولكن وبعد اجتماع وزراء خارجية الدول الثمان المعنية باعلان دمشق في الكويت بتاريخ ١٦ يوليو (تموز) ١٩٩١ ، فقد تم الاتفاق على ان يكون لكل دولة الحق في ترجمة الاعلان حسب ماتراه مناسباً[٢٢]. وبالتالي فلن تكون هناك قوات مشتركة، لكنه يمكن لكل بلد طلب المساعدة العسكرية من حلفائه في أوقات الأزمات. وفي مقابلة صحفية للرئيس حسني مبارك

في لندن، اشار إلى وجهات النظر المتضاربة من قبل مختلف أجنحة الحكم في الكويت، وفي ذات الوقت أكد "استعداد مصر لترك جزء من قواتها في الكويت واستعدادها لارسال قوات اضافية لحماية اية دولة خليجية تحتاجها باشعار قصير الأجل"(٢٣).

يمكن القول أن ترتيبات الأمن فيما بين العرب ضعيفة وغير مؤكدة وبالتالي فإن الدعم العسكري العربي لدول الخليج سيتقرر في كل حالة في حينها. لقد مثّلت هذه الوضعية عامل خيبة امل للتحالف الغربي الذي توصل إلى قناعة منذ اندلاع الأزمة بضرورةالحاجة لترتيبات أمنية جديدة لضمان أمن المنطقة بعد انسحاب العراق أو اجباره على الانسحاب من الكويت. لذلك فقد ضغط الغرب من أجل ترتيبات على أساس إعلان دمشق. وكان هناك اتفاق في بداية ١٩٩١ بين الحلفاء الغربيين بأن تتشكل حلقات للدفاع عن أمن مجلس التعاون الخليجي حيث لا يمكن لدول المجلس بإمكانياتها البشرية المتواضعة تأمين الدفاع عن نفسها إنفرادياً أو جماعياً. وضمن تسلسل هذه الحلقات تأتي أولاً قوات دول مجلس التعاون الخليجي التي يتوجب تحسينها بالتدريب والمعدات وتأتي ثانياً قوات خليجية مندمجة، أو تخصيص وحدات من دول المجلس قادرة على القيام بعمليات خارج بلدانها. ويمكن دعم هذه القوات بمرابطة قوات عربية في شمالي الجزيرة العربية، مسترجعين في ذلك وقائع الأزمة التي أدت إلى قيام تحالف عربي في مواجهة العراق، وهذا التحالف في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي وضمان إمدادات النفط الخليجي. في ٦ فبراير ١٩٩١ وجه وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر نداءا إلى دول مجلس التعاون الخليجي بأن تأخذ المبادرة في إقامة هذه الشبكة

الدفاعية وتدعيم روابطها. أما الحلقة الأخيرة في هذا النظام الأمني فهي القوة العسكرية الغربية وأساساً القوة الأميركية والفرنسية والبريطانية، وبالرغم من أن روابطها مع بلدان الجزيرة العربية لن تضمن أمنها تماماً، ولكنها ستدعمه من خلال إمدادها بالمعدات وتوفير التدريب والمناورات العسكرية المشتركة وتخزين معدات عسكرية أميركية، ونشر طائرات حربية من وقت لآخر. إضافة إلى ذلك يرابط في مياه المنطقة أسطول أميركي حاملاً قوة طيران بحري، ويمكن دعم هذه القوة البحرية ـ الجوية بما يتعدى ما هو سابق للأزمة. ولا يريد الغرب الاضرار بأنظمة الخليج الصديقة من خلال علاقات لصيقة أكثر من اللازم ووجود عسكري واسع ومحسوس. لذلك ارتؤي أن نظام الحلقات هو نظام ممكن ومقبول لجميع الأطراف المستفيدة منه.

أظهرت الوقائع أن دول الخليج العربي والدول الخارجية التي لها مصلحة في هذه المنطقة تفكر بمعايير زمنية مختلفة. برز تردد الكويت والسعودية في قبول قوات مصرية وسورية بعدما تلاشى بنظرهما الخطر في المستقبل المنظور:فايران لاتزال ضعيفة نسبياً، فيما تم تحييد العراق. اضافة الى ذلك، فان الترتيبات الأمنية بموجب إعلان دمشق لا ترقى إلى توفير ضمانات عسكرية كاملة. إن دول مجلس التعاون الخليجي تثق في تصميم واستعداد الغرب بالمسارعة إلى نجدتها في أوقات الأزمات أكثر من ثقتها بوجود رادع عسكري يقلل من إمكانية نشوب الأزمات.وفي ضوء ذلك فقد ارتأت دول المجلس فائدة أكبر في تدعيم قدراتها الذاتية؛ فالسعودية تريد مضاعفة قواتها البرية بدلاً من الاعتماد المكلف على قوة خارجية. كما تعارض إيران مرابطة قوات مصرية وسورية في المنطقة، وبالتالي كان لابد لدول المجلس أن تأخذ بالاعتبار

وجهة نظر جارها القوى الذي ترغب في التعايش معه بسلام. وقد عبرت إيران صراحة عن معارضتها لاعلان دمشق معتبرة إياه موجهاً ضدها. ومن ناحية أخرى لاترى دول المجلس ضرورة ملحّة لتشكيل قوة خليجية موحدة، رغم الاقتراح المقدم من قبل سلطان عمان الى قمة مجلس التعاون الخليجي بالكويت في ديسمبر ١٩٩١ .

ثارت مشاكل أخرى حول الاسس الغربية. تستند رؤية الولايات المتحدة إلى تعبيرين للرئيس جورج بوش لخص فيهما الأهداف الأميركية لحرب الخليج وهما ضمان أمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية وأن المصالح الوطنية الأميركية تعتمد على خليج مستقر وآمن. لذلك فقد عمدت السلطات الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب إلى إعداد مفهوم للدور العسكري الأميركي في مرحلة السلام. ويهدف ذلك الى دعم القدرات العسكرية المحلية وضمان عودة سريعة للقوات الأميركية للمنطقة لحماية أصدقائها في أوقات الازمات ويتطلب ذلك توفير عدة عناصر تم تحديدها في بداية العام.

اما بالنسبة لمبيعات الأسلحة، فلم تكن هناك مشكلة؛ حيث أعلن عن مبيعات ضخمة خلال شهري يوليو وأغسطس (تموز وآب) ١٩٩١ بما في ذلك طائرات هيلوكبتر هجومية من طراز (أباتشي) إلى الامارات والقنابل الذكية إلى السعودية. وتم الاتفاق كذلك على خطط للتدريب والمناورات العسكرية المشتركة. كما تشمل الخطة توفير قوة طيران ترابط في بلدان المنطقة في أوقات الأزمات حيث لا تبدو هناك أي مشكلة في استخدام هذه القوة لقواعد المنطقة مع توفير المعدات الداعمة مسبقاً، وإدماج قوات الطيران المحلية مع هذه القوة الجوية خلال العمليات الحربية. وبالنسبة للقوة البحرية فقد تم الاتفاق

على تقديم تسهيلات للوحدات البحرية الغربية المرابطة في مياه المنطقة في موانىء السعودية.

برزت المشاكل حول عنصر الاحتياجات البرية في المشروع الاميركي المذكور، حيث يتعلق الامر بالتخزين المسبق للمعدات الحربية الثقيلة اللازمة لفرق الدبابات والفرق المؤللة. إن الهدف الأميركي الاساسي من وراء خطة درع الصحراء التي بدأ تنفيذها في ٧ أغسطس (آب) ١٩٩٠ عندما قبلت السعودية مرابطة قوات أميركية في أراضيها، وتمثلت في حشد ما يقارب ٢٥٠ ألف من القوات البرية الاميركية بكامل معداتها، هو ردع العراق واحتواء أي هجوم له. أما القيام بعملية هجوم شاملة ضد العراق فقد تطلب ضعف هذه القوة وتم حشدها خلال الثلاثة اشهر اللاحقة. وقد لا تتطلب الاخطار الموجهة إلىالسلم العالمي والتي تؤثر على المصالح الحيوية الاميركية مثل هذه القوة الضخمة، الأن من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي ومصلحة الولايات المتحدة تقليل الوقت المطلوب لنقل المعدات الحربية إلى مسرح العمليات ما أمكن وتقليل النفقات اللازمة لذلك وتقليل الضغط على قدرات النقل البحري والتي تتحمل مسؤولية نقل ٩٠٪ من متطلبات قوة درع الصحراء. إضافة إلى ذلك فإن التخزين المسبق للمعدات سيزيد من قوة الردع للترتيبات القائمة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، وبالتالي سيقلل من الحاجة الى اللجوء للحل العسكري في المستقبل.

لم يتم الاتفاق على الموضوع حتى الآن. قد تكون أفكار الولايات المتحدة طموحة جداً بحيث استثارت مخاوف السعوديين من ردة فعل سياسية أو دينية في المملكة في مواجهة التعاون المكشوف على هذا

النطاق الواسع. أو قد يكون تراجع الخطر الداهم قد حوَّل الاهتمام عن مناقشة التعاون العسكري العربي وعكس نفسه على المفاوضات برمتها، ويبدو أن كلا العاملين لهما دور في ذلك.

لذلك فقد تم طرح السؤال حول جدوى المفهوم الأميركي للعمليات في الخليج مستقبلاً. ولا يبدو أن هناك حاجة فورية لحسم الموضوع. فلا زالت الولايات المتحدة تأمل في تخزين معدات عسكرية ويبدو أنها مستعدة للسير في هذا الطريق مطولاً، خصوصاً أنها تأمل في تأثير سعودي على أطراف أخرى في الشرق الأوسط فيما يخص عملية السلام الجارية. ولذا فهي غير مستعدة للضغط على السعودية فيما يخص القضايا العسكرية راهناً.

يمكننا استخلاص الترتيبات التي وضعت موضع التنفيذ منذ نهاية الحرب من أجل الكويت في أنها تبدو جيدة على المدى القصير حيث أن وقف إطلاق النار لا زال ساري المفعول، وترابط قوات الأمم المتحدة على الأرض وتنتشر قوات التحالف الغربي في المنطقة لصد أي معتد. أما فيما يخص الترتيبات البعيدة المدى فإن شكوكاً تدور حولها. فلا زالت المنطقة بعيدة عن امتلاك شبكة من حلقات الأمن التي تدعم إحداها الأخرى حسب ما جاء في كلام جيمس بيكر في فبراير (شباط) ١٩٩١ .

٣ ـ دعم الترتيبات

٣-١ ـ الحد من التسلح:

جذبت أزمة الكويت انتباه العالم إلى عدد من القضايا والتي اذا تمت معالجتها بشكل مختلف في المستقبل عما كان يتم في الماضي، فإن هناك فرصاً أكبر لتحقيق الاستقرار او عدمـه ، والامن أو افتقاده. وتشمل هذه القضايا التالي:الحد من التسلح، التنمية الاقتصادية والاصلاحات السياسية في العالم العربي. إن كلاً من هذه القضايا هو محل اقتراحات ومبادرات مختلفة. فما هي الاسهامات المتوقعة من هذه القضايا؟

يبدو أن الحد من التسلح هو الأكثر وعداً. لقد شقت مجموعة السبعة الكبار طريقها في قمة لندن بتاريخ ١٦ يوليو (تموز) ١٩٩١ فيما يخص مبيعات الأسلحة التقليدية والحد من انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية. ويمكن مراجعة النص في الملحق رقم (٤).

ينص الاعلان على أن "أزمة الخليج أظهرت المدى الذي يهدد السلم والاستقرار عندما يمتلك بلد ترسانة ضخمة من الأسلحة تتجاوز احتياجاته الدفاعية وتهدد جيرانه.إننا مصممون على منع تكرار هذا

الخرق مرة أخرى ونعتقد أنه يمكن إحراز تقدم إذا ما طبقت جميع الدول مبادىء الشفافية والتشاور والعمل".

سارت مشاورات انتقال الأسلحة التقليدية بشكل جيد حيث نجحت لقاءات باريس في يوليو (تموز) ولندن في سبتمبر (أيلول) ١٩٩١ (انظر الملحق رقم ٥). وفي اكتوبر وافق الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن على تبادل طوعي للمعلومات حول مبيعات الأسلحة. أما الهدف من وراء ذلك فكان وضع مؤشرات تهتدى بها هذه الدول كضابط ذاتي في هذا الشأن. إن الافكار الرئيسية في هذا الشأن واردة في الفقرة الخامسة من الاعلان والتي تقترح منع بيع الأسلحة التي تؤدي إلى تفاقم توتر قائم وممارسة ضوابط خاصة على بيع التكنولوجيا المتقدمة إلى "بلدان ومناطق محددة"، اي تلك البلدان التى لديها تطلعات حيال جيرانها او حيال سكانها تثير المخاوف. كما يمكن وضع ضوابط مماثلة على القدرة الانتاجية للأسلحة المتطورة.

في ضوء ذلك يتوقع أن يوافق الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن والمجموعة الأوربية على هذه المؤشرات وينتظر أن يسعوا بالوسائل الدبلوماسية الى إقناع مصدري السلاح الآخرين مثل كوريا الشمالية والبرازيل وتشيلي والأرجنتين وجنوب أفريقيا واسرائيل، وترك كل دولة لكي تضمن، بنفسها التزامها الصارم بالمعايير المتفق عليها.

بالطبع فإن ذلك هو أضعف ما في هذه الاتفاقية الدولية. فمن المعروف أن تصدير السلاح مربح جداً إضافة إلى كونه عنصر دعم للدفاع الوطني وبرامج التصنيع. وتتم صفقات السلاح بين الحكومات عادة سواء من خلال مؤسسات مملوكة من قبل الدولة التي تقوم

بالمفاوضات التجارية أو من خلال الترخيص الرسمي بالتصدير أو من خلال الموافقة الضمنية على مثل هذه الصفقات. إن كثيراً من مصدري الأسلحة المترددين سيمتنع عن تصدير السلاح ما دامت المؤشرات تشير بذلك، سواء لأسباب محلية أو لكي لايخسر متعاقد محتمل او لكي لا يفقد عقوداً مدنية أيضاً. بالمقابل فإن العديدين سيوافقون على طلبيات أسلحة ولن يرتدعوا إلا إذا طبقت عقوبات بحق مثل هؤلاء المصدرين الذين يخرقون المؤشرات المتفق عليها. من هنا فإنه يتوجب إعطاء الاولوية إلى إيجاد مؤشرات مقبولة والعمل من أجل ضبط النفس الطوعي لمصدري الأسلحة على أساس المصالح المتبادلة التي تحققها سياسة الاعتدال في مواجهة التوترات والنزاعات. فإذا فشل الصدق مع النفس فإن المطلوب هو إتخاذ إجراءات ضد مزودي الأسلحة الذين يحبطون الأهداف المشتركة، بالرغم ما يحيط بذلك من صعوبات.

يعتبر مبدأ الشفافية عنصراً رئيسياً. لقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ نوفمبر ١٩٩١ على قرار بوضع سجل لمبيعات الأسلحة. ويغطي هذا القرار سبعة أصناف من الأسلحة وهي: الدبابات والمدرعات المسلحة والمدافع ذات العيار الكبير، والطائرات المقاتلة والهيلوكبتر الهجومية والسفن الحربية والقذائف ذات مدى أكبر من ١٥ ميل.

كذلك اتخذت مبادرة لكي تشمل الضوابط الدولية الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية. ومما له أهمية خاصة، الاتفاق الواسع بحاجة الشرق الأوسط بما في ذلك اسرائيل لأن تكون منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها. ولكنه وكما لاحظنا

سابقاً فإنه لا يمكن تحقيق تقدم يذكر دون حل الصراع على فلسطين، وكما جاء في بيان قمة لندن فإن "اتفاقية موثوقاً بها" لتحريم الأسلحة الكيماوية هي في متناول اليد فيما يمكن تدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

هناك إيجابية مميزة في إعلان قمة لندن بعزم الدول الموقعة على أتخاذ إجراءات مشددة ضد أي بلد يستخدم الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ويبدو أنه ترتب على غزو صدام حسين للكويت تحول معاكس للموقف اللين تجاه مثل هذه الجرائم سابقاً. ان المجتمع الدولي لم يقدم حتى على مناقشة إجراءات محتملة ضد العراق لاستخدامه الغاز السام ضد الأكراد حيث تم استهداف ٢٠ قرية كردية في مايو ١٩٨٧ ، وعدداً آخر من القرى الكردية الايرانية بعد شهر من ذلك، والهجوم المفجع ضد حلبجة في مارس ١٩٨٨ حيث قتل ما يقارب خمسة آلاف وجرح ما يقارب ١٠ آلاف شخص.

وسيكون لمختلف مبادرات الحد من التسلح تأثيرٌ مهم على الشرق الأوسط ككل في المدى البعيد شريطة التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية. أما خلال السنوات الاولى من هذا العقد، فقد كانت اهميتها تكمن في انها اعطت الغطاء السياسي الضروري لجهود التحالف الدولي ضد العراق ، من خلال مجلس الأمن، بهدف تقليص قدرات العراق العسكرية التقليدية. أما الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك فليس من خلال اتفاقيات دولية ولكن من خلال إجراءات العقوبات ذاتها.

وفي الوقت الذي أكدت فيه قمة لندن على استمرار العقوبات إلا أنها اعطت هامشاً واسعاً لصانعي القرار حول كيفية وتوقيت تخفيف

العقوبات ثم الغائها نهائياً، حيث جاء في البيان: "إننا ننوي الابقاء على العقوبات ضد العراق حتى يتم تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشكل كامل حتى يتمكن شعب العراق وجيرانه من العيش دون خوف من الاستفزازات أو الاضطهاد أوالهجمات." ويمثل ذلك أبعد مما ذهب اليه الرئيس بوش بربط إنهاء الحظر على الأسلحة المصدرة للعراق وبالتالي يربط بشكل وثيق انهاء العقوبات بتغيير في القيادةالعراقية والنظام العراقي. في مارس ١٩٩١ صرح الرئيس بوش بأنه ما لم يقنع العراق العالم بنواياه السلمية وأن قادته لن يستخدموا العوائد الجديدة لاعادة التسلح وإعادة بناء آلة الحرب المدمرة، فإنه يتوجب أن يحرم العراق من وسائل الحرب"(٢٤).

في ذات الوقت فإن الولايات المتحدة والآخرين سيتجاهلون مبيعات أسلحة جديدة وأنظمة تسلح متطورة إلى حلفائهم الخليجيين إثر نهاية الحرب، باعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تشكل خطراً على جيرانها، وأن لهم متطلباتهم المشروعة من التجهيزات التي تمكن قواتهم منفردة أو مجتمعة للاسهام جدياً في الدفاع مستقبلاً عن أنفسهم أفضل مما فعلوا في السابق، بالرغم من استمرار إشكالية تعريف القدرات الدفاعية المشروعة. وتبقى هناك شكوك تحيط بربط الولايات المتحدة لامدادها السعودية بالأسلحة وتحسين الترتيبات الدفاعية الجماعية في المنطقة، حيث يلاحظ أن الاعلان عن صفقات الأسلحة خلال ١٩٩١ قد توافقت مع دق المسامير في نعش الترتيبات السابقة لانشاء قوة عربية مشتركة بموجب إعلان دمشق.

٣-٢ ـ التنمية الاقتصادية:

عمد صدام حسين في محاولته لكسب التأييد لضمه الكويت إلى

العراق، إلى تكرار مقولة أن للفقراء العرب حقاً متأصلاً في ثروة الخليج النفطية. وكانت هذه المقولة جذابة حيث استثمر صدام بشكل حاذق النفور والريبة تجاه حكام الخليج. في ذات الوقت فإن العديد من الدول الغربية تعتقد أن توزيعاً لاحقاً للثروات والفرص الاقتصادية سيسهم في إرساء نظام اقليمي جديد لمرحلة ما بعد الحرب. وقد تبنى ذلك أيضاً القلقون من إنتشار الحركة الاصولية الاسلامية السياسية في العالم العربي. وتتلخص وجهة نظرهم في أن هذه الحركة تتغذى من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وغياب المشاركة السياسية الشعبية. كما أن البعض يرى أنه بدون انتقال هائل للأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة فإنه لا يمكن تلبية متطلبات النمو الديمغرافي الكبير في المنطقة حيث سيتضاعف سكانها خلال عشرين عاماً. وأخيراً فإن البعض رأى في هذه الأطروحة حداً مقلقاً وفاضحاً وأنه لا يمكن ضمان الاستقرار في الجزء الأغنى من العالم العربي في حين أن الجزء الفقير وهو الأكبر يعيش في فقر مدقع.

يتوجب إذاً إيجاد مصادر جديدة للثروة في بلدان شمالي أفريقيا، واليمن ومصر والأردن وسوريا إذا ما أريد السيطرة على المشاكل المتنامية. ويمكن أن تلعب المساعدات والاستثمارات من مصادر خارجية دوراً ولكن ذلك ثانوي اذا ما قورن بما يتوجب توفيره من مساعدات وتقاسم لرأس المال داخل العالم العربي ذاته. لكن المشكلة تكمن في أن عوائد النفط غير كافية لتحقيق هذا الغرض، فيما المساعدات الخارجية والتي لها دور مساعد لا يمكن أن تحدث تغييراً ملموساً لأوضاع الملايين.

ويعود السبب في هذه الفرضية الى إحتمال استقرار متوسط أسعار

النفط العربي فيما بين ١٨ إلى ٢٣ دولار للبرميل خلال السنوات الخمس القادمة[٢٥].اضافة الى احتياجات الدول المنتجة نفسها . إن دول الخليج النفطية تتحمل الأعباء المالية الباهظة للحرب من أجل الكويت. لقد التزمت ثلاث من دول الخليج النفطية بالتزامات قدرها ٣٠ بليون دولار إلى جانب تغطيتها لنصيبها من نفقات الحرب وما ترتب عليها وقدرها ٩٠ بليون دولار ومن المشكوك فيه أن تستطيع تغطية ذلك من احتياطاتها المالية وعوائدها النفطية الحالية، ويترتب على ذلك إما العجز عن تحقيق برامج التنمية العربية أو تقليصها.

تحيط الشكوك بتوفير الـ ١٥ بليون دولار لصندوق التنمية الاقتصادية العربية والذي أعلنه مجلس التعاون الخليجي في أبريل ١٩٩١ ، وقد تأكد الأمر عندما اختفى هذا الموضوع من جدول أعمال وزراء مالية مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم في صيف ١٩٩١ . ويبقى مبلغ الـ ٥ بليون دولار والذي أقر بشكل مبدئي في اجتماع إعلان دمشق كمساعدة لكل من مصر وسوريا، حيث تم وضع تصور أولي لشروط الافادة منه وهو ما لم يعجب البلدين. ويبقى وضع القواعد التفصيلية للافادة من الدعم. هناك مسألة أخرى غير واضحة وهي أنه غير معروف عما إذا كانت الـ ٥ بليون دولار مجرد تدعيم للصناديق العربية والخليجية القائمة، أو سيكون مبلغاً مالياًجديداً.

وخلاصة الأمر أن أي تمويل جديد للأقراض والمساعدة هو دون احتياجات المنطقة، وسيقتصر على البلدين المذكورين فقط لأسباب تتعلق بأهميتها لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

وما سيؤثر بشكل حاسم على المخاطر المحيطة بالخليج ليس القرارات

المتعلقة بتمويل المساعدات والقروض العربية، ولكن التزامات العراق المالية المترتبة على الحرب حيث ان التكاليف المترتبة على العراق من جراء الحرب كبيرة جداً[٢٦]. وفي البداية، فإن ديون العراق حسب اعترافه هي ٤٢،٦ بليون دولار. وإذا ما افترضنا أن العراق لم يصدر نفطاً حتى نهاية ١٩٩٢ فإن الخسائر المترتبة على ذلك تصل الي ٢٢ بليون دولار. إضافة إلى ذلك فقد قدر العراق خسائره من الأصول المالية بسبب الحرب بـ ٢١٠ بليون دولار فيما قدره آخرون بحدود ٥٠٠ بليون دولار[٢٧]. ويشمل ذلك تكاليف إعادة البناء ودفع تكاليف إعادة بناء البنية الأساسية للكويت والخسائر الناجمة عن عدم تصدير النفط، وتكاليف إصلاح القطاع النفطي وتكاليف العمليات العسكرية للتحالف الدولي ومطالب إيران للتعويض عن خسائرها الناجمة عن الحرب العراقية الايرانية. وحيث أنه ليس بالضرورة أن يتم تعويض كل ما فقد كما أنه لا يتوقع أن تعوض كل خسائر السلاح والعتاد والتجهيزات فإن هذه الأرقام مضخمة ولا يعتمد عليها. ورغم ذلك تبقى المعضلة قائمة بالنسبة للمجتمع الدولي والعراق، حيث أن الزام العراق من قبل المجتمع الدولي بدفع خسائر الحرب يعني إبقاءه مديناً للخمسين أو المئة سنة القادمة.

وترد الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة وبريطانيا على ذلك بأنه يمكن التعامل مع العراق بسخاء إذا ما جرى تغيير النظام الحاكم، وهذا موقف عقلاني حيث أنه بدون ذلك سَتَتَرسَّب لدى العراقيين كراهية مستحكمة ونزعة في الانتقام لهزيمة بلدهم. وتبقى هناك عدة مشاكل محيطة بمثل هذا القرار عندما يحين أوان تنفيذه.

قد لا تكون هناك عقبات دبلوماسية لتخفيف العقوبات واسقاط

ديون العراق إذا ما أسقط نظام البعث وأقيم على أنقاضه نظام تعددي مؤهل للاستمرار. لكن ذلك غير محتمل حيث أن المجتمع الدولي سيواجه اختياراً صعباً بين التضحية لما له على العراق ومد يد الصداقة والتعاون للنظام البديل. وبكلام آخر فإن الاختيار هو ما بين التخفيف من المرارة والشعور بنزعة الانتقام لدى العراقيين من خلال مبادرة دولية كريمة، وما بين استنزاف عوائد النفط العراقية لتسديد التزاماته الدولية. إن توفر المزيد من الموارد للعراق، يحمل في طياته خطر انبعاث جديد لكي يصبح قوة كبيرة مرة أخرى مما يشكل خطراً كامناً على جيرانه إذا ما تأتى لقيادة عدوانية أن تمسك بالسلطة مرة أخرى.

من الصعب إيجاد حل واضح لهذه المعضلة، لكنه يتوجب في مرحلة ما بعد التسوية، السماح للعراق باستخدام وتطوير موارده لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لمواطنيه إلى مستوى ما قبل الحرب. وهذا يتطلب تسوية الالتزامات المترتبةعلى العراق ومنها تعويضات خسائر حربين ودفع الديون السابقة، وإعادة بناء البنية الأساسية للبلاد، والصرفيات الجارية، والمستوردات، والاستثمارات. ويبقى احتواء العراق العنصر المقرر في ذلك لسنوات قادمة، ويمكن أن يكون التسامح وليس التشدد هو الأفضل، لتحقيق ذلك بالتعاون مع جيران العراق الخليجيين.

أما فيما يخص الحرمان العربي الذي تعرضنا له في بداية هذا الفصل، فإنه من الصواب تسريع التنمية في اجزاء العالم العربي المحرومة في شمالي افريقيا واليمن والأردن حيث لن يصلها الكثير من أموال مجلس التعاون الخليجي. وقد يكون من المرغوب فيه وضع تصور لإقامة نظام اقراض يشابه نظام البنك الدولي، تقوم به مؤسسة تساهم

فيها السوق الأوربية المشتركة واليابان والولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط.

٣-٣ ـ الاصلاح السياسي:

لا توجد أية جذور للنموذج الغربي من الديمقراطية الليبرالية في العالم العربي، لكن ذلك لا يعني أن بعض الحكومات العربية ليست ذات قاعدة شعبية عريضة. فهناك نمط من الديمقراطية يجري بلورته في مصر مثلاً، كما استطاعت أنظمة الخليج البقاء لفترة أطول مما كان متوقعاً عندما نالت استقلالها إثر الانسحاب البريطاني من الخليج في ١٩٧١ وهذا يعود أساسا إلى امتلاكها شرعية بنظر غالبية مواطنيها. ويمكن القول أن القانون العام للأنظمة العربية هو إما حكم أوتوقراطي يستند إلى موافقة شعبية أو إلى القمع أو إلى خليط من الاثنين.

هل يشكل ذلك خطراً على منطقة الخليج؟ تقول إحدى الفرضيات أن الاوتوقراطية تزيد التهديد من قبل جار قوي. أما عندما يكون هناك حكم ديمقراطي حيث يحاسب النظام من قبل شعبه لأية نوايا عدوانية فإنه يمكن الحد من هذه النزعة قبل استفحالها. يجسد لنا العراق نموذجاً صارخاً حيث أدت أوتوقراطية صدام إلى عزلته عن مصادر النصيحة الحقة؛ وقد كتب وليد الخالدي "في حالة العراق والذي هو دولة صدام بكل المعاني حيث طغت شخصيته علي كل شيء. وبالتالي جرى تهميش منافسيه افراداً وجماعات ، مُولّداً بذلك ظاهرة الاخصاء في حين دفعته متطلبات البقاء إلي العزلة التامة عن الواقع المعاش"[٢٨]. ويمكن القول أنه كان معزولاً إلى درجة إساءة تقدير الردود على أفعاله. فمن السهل على دولة ما أن تمارس الارهاب لزعزعة استقرار جيرانها ما دام مواطنوها بما في ذلك الاقليات يفتقدون

تأثيراً واضحاً في إدارة شؤون بلادهم وما دام قرار الحاكم مستنداً إلى مصلحة النظام وتنفيذاً لسياساته دون اعتبارات أخرى.

ثانياً: تتسبب الاوتوقراطية في تبلد تفاعل الحكومة مع التيارات المستترة في الحياة السياسية للبلاد. من هنا يطرح البعض بأن تقليدية الأنظمة الخليجية تجعلها عرضة للعطب. إن غياب أية مؤسسات سياسية منتخبة يجعل هذه الأنظمة عرضة للحركات المتطرفة مما قد يؤدي إلى إضطراب الوضع وزعزعة الاستقرار، مما يزيد من احتمال التدخل الخارجي. والاستنتاج النهائي من ذلك هو أنه لا يمكن تأمين الاستقرار في غياب الديمقراطية. ويتوجب على الغرب وليس الولايات المتحدة وحدها استثمار القوة الجديدة الناشئة في المنطقة والفرصة السانحة لانهيار الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة لحث أصدقائها في الشرق الأوسط لاحداث الاصلاح.

إن غياب الرقابة على الحكومة قد يؤدي في بعض الظروف إلى تهديد الاستقرار. لكن المشكلة تكمن هنا في الانتقال من الاوتوقراطية إلى الحكومة المختارة ديمقراطياً وهي عملية صعبة جداً. تطلق الليبرالية القوى السياسية من عقالها وبعضها ينوي استغلال النظم الجديدة للعبة السياسية ضد النظام. وقد تكون النتيجة سيطرة جناح لا يؤمن بقيم الديمقراطية الليبرالية. وبالرغم من ذلك، فهل سيكون الإصلاح السياسي قادرا على خلق نظام افضل في الخليج؟

إن المبدأ القائل أن هذه الأمور هي من اختصاص مواطني البلدان ذاتها صحيح. وعلى أية حال فالقوى الخارجية لا تملك إلا القليل للتأثير على الوضع الداخلي. وفي حين يتوجب عليها تشجيع احترام قيم حقوق الانسان المعترف بها كما في حالة الكويت، وعليها ألا

تتجاهل الانتهاكات الفظة والمزمنة لحقوق الانسان في العراق. ويتوجب على هذه القوى أيضاً أن لا تعارض حركة إصلاح سياسي مسؤولة إذا ما ظهرت في أي بلد. ويمكن للقوى الخارجية استثمار علاقات الثقة والتعاطف المتبادل مع حكامها لتحذيرهم من خطر التصلب من حيث كونه الأسوأ. وقد يتطلب الأمر إعطاء تصريحات علنية، لكن الأكثر جدوى عادة هو ممارسة الضغط سراً. ويتوجب اتخاذ القرار في كل حالة على حدة، ومن ثم استنباط منهج عام.

يتوقف الاستقرار في السعودية ودول الخليج الأسفل على قدرة الحكام على استيعاب وجهات نظر مختلفة وانفتاح النظام عندما يتطلب الامر ذلك وبالتالي المحافظة على إطار واسع من التوافق. وهنا لا يبدو من الحكمة بمكان إخبار الحكام عن كيفية وتوقيت تطبيق هذا الأمر، كما أنه لا يمكن تدعيم الاستقرار من خلال التسريع بوتيرة التغيير. تقدم لنا الكويت نموذجاً حاسماً في هذا الشأن. فإذا اعتبرنا أن النجاح في استعادة الدستور المعلق، هو من خلال انتخابات نيابية في اكتوبر ١٩٩١ ، فإن تأثير ذلك على بلدان الخليج الأخرى هو أبعد من ذلك. وفي هذا السياق فإن التعيين المنتظر لأعضاء مجلس الشورى في السعودية سيكون إيجابياً أيضاً.

واذا عدنا إلى العراق، حيث تملك دول التحالف خيار الانغماس أكثر في شؤونه الداخلية، ولكنها اختارت عدم اللجوء اليها. لقد سبق أن أشرنا إلى محدودية أهداف الحرب، وربما تكون دول التحالف قد بالغت في تفاؤلها بسقوط النظام بعد هزيمته، ولذلك شجعت العراقيين على الثورة ضده لكنها لم تقدم إلا القليل لدعم تمرد الشيعة والأكراد في أيام مارس الحاسمة عندما تحدى هؤلاء نظام الحكم في بغداد.

وحينما أصبح وضع صدام آمناً، فقد فات الأوان لتغيير تلك السياسة؛ والآن تعلق الآمال على إحداث تغييرات بفعل استمرار العقوبات، لكنها يمكن أو لا يمكن أن تحقق الهدف المطلوب.أما الدرس المستخلص من كل ذلك فهو عدم الاعتماد كلية على الاصلاح السياسي لتثبيت الاستقرار في الخليج فالاصلاح عامل مساعد وليس حلاً سحرياً.

٤ ـ النظام الاقليمي المستقر

يحتوي الخليج على شبكة معقدة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الكامنة والضغوط التاريخية والتأثيرات الخارجية. وهناك قدر كبير من اللايقين في توقع مسار الأحداث. وليس بعيداً عن الصواب القول أن المنطقة لا تُهَيّئ نفسها لمرحلة من الاستقرار والانسجام. ولا توجد عصا سحرية، ولكن يمكن ذكر بعض الايجابيات وهي ضرورة إنجاح ترتيبات السلم مع العراق في السنوات القادمة ولكن بشرط تحديد وتدمير ما تبقى من أسلحة الدمار الشامل العراقية؛ عدم احتمال توافر ذلك المزيج من الشخصيات والسياسات والأحداث التي أدت إلى ضم الكويت للعراق؛ والعقوبات المفروضة على العراق هي انذار رادع لأي معتد محتمل، واستمرار الجهود عمل مفيد للحد من الأسلحة. وفي الوقت الحاضر، فان إيران لاتشكل خطراً داهماً على جيرانها. وأثبتت دول مجلس التعاون الخليجي أنها تتمتع بقدر من الاستمرارية والشرعية ولديها الوقت الكافي لتقوية دفاعاتها؛ كما بدأت المفاوضات بين اسرائيل وجيرانها، كما ان الخسائر المفزعة لأية حرب حديثة، كما اتضح في العراق والكويت، يمكن أن تشكل حافزاً للجهود المبذولة لجعل المنطقة أكثر أمناً. ورغم ذلك فمن الافراط في التفاؤل القول بأن ذلك كاف للحفاظ على أمن المنطقة.

"يعلمنا التاريخ أن هناك طريقين فقط للأمن العالمي وهما إما الهيمنة أو التوازن. يمكن لنا أن نتعاطى مع قضية المنطقة بافتراض عدم وجود مصالح متناقضة، وكنت سأرحب بهذه الفرضية لكنها تفتقد إلى مصداقية التاريخ ومصداقية التحليل السابق لنزاع القوى الاقليمية" قائل هذه المقولة هو هنري كسينجر في مقال له يعلق فيه على رؤية الرئيس بوش حول النظام العالمي الجديد(٢٩). وفي الوقت الذي لا أحبذ فيه صيغة الهيمنة فإنها في ذات الوقت ليست بمتناول القوى المؤهلة في المنطقة وهي الولايات المتحدة والعراق وإيران. وحتى لو كانت بمتناولهم، فإنها ستثير المزيد من المشاكل أكبر مما قد تحله.

يمكن التوجه لتحقيق الاستقرار من خلال التوازن فقط، لكن عناصر التوازن بين العراق وإيران ومجلس التعاون الخليجي غير متوافرة حتى الآن.

بمصطلحات عسكرية، يمكن القول أن الحرب تركت الفوارق بين أطراف النزاع اقل مما كانت عليه قبلها بكثير؛ فقد واجهت محاولات تقزيمهم الاحباط في رفض دول الخليج وجوداً عسكرياً سورياً ومصرياً دائماً، وثارت الشكوك حول مدى فاعلية القدرة العسكرية لمجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت الذي يمكن فيه تعزيز القوة الناشئة من خلال التفاهم السياسي والاعتبارات المتبادلة والتعاون العملي، فإنها جميعاً شبه مفقودة. فمثلاً اقتربت السعودية وإيران من التعايش مع بعضهما البعض لكن ذلك اقتصر على قضايا محددة مثل الحج.

لذا فإن احتمال الفشل في التوصل إلى توازن اقليمي مرتفع للغاية. لذا فإن التعاطي مع هذه المشكلة من زوايا مختلفة سيشكل محور ما تبقى من هذا البحث.

٤-١ - دور الأمم المتحدة:

تصبح الأمم المتحدة فاعلة ما دام اعضاؤها راغبن في ذلك، وقد تطلب الأمر في النهاية مواجهة الشرق والغرب للكشف عن الكثير من إمكانياتها. وقد كشفت أزمة الكويت عن إمكانية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من الميثاق. لكن الخطوة التالية يجب أن تتمثل في المزيد من الاجراءات لتسوية النزاعات سلمياً وتجنب المنازعات حسب الفصل السادس من الميثاق.

يسجل لنا التاريخ مكانة رفيعة لعمليات حفظ السلام واستخدامها لحل نزاعات معقدة وهي دليل على حيادية وكفاءة الأمين العام للأمم المتحدة وطاقمها الدائم والقوات والاداريين الذين تقدمهم الدول الأعضاء . ومكنت عملية حفظ السلام الأطراف المتنازعة من تسوية خلافاتها بالطريقة المتفق عليها بينهم سلفاً، وهو التكنيك المستند على التوافق. وفي الوقت الذي يصعب فيه إيجاد وسيلة أكثر فاعلية لتسوية النزاعات، فإنه يتوجب توافر جهود جدية من قبل الدول القيادية في العالم للحكم على مدى جديتها في الالتزام بتقوية الأمم المتحدة والأساليب المتعددة الأطراف لحل المشاكل المستعصية.

هناك مؤشر إيجابي يتمثل بالالتزام الوارد في بيان قمة لندن بالدبلوماسية الوقائية. بالنسبة لأزمة الكويت فإنه لم يتم إلا القليل جداً خلال شهري يونيو ويوليو ١٩٩٠ للتأثير إيجابياً في النزاع الخطير الذي إندلع بين العراق وجيرانه حينها. وفي الوقت الذي أخطر فيه سفير الكويت الامين العام للأمم المتحدة عن الوضع القائم حينها إلا أنه لم يسع إلى أية مساعدة[٣٠]. ولم يكن الأمين العام للأمم المتحدة ولا

الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن يرغبون في التدخل في الوقت الذي كان فيه عدد من الملوك والرؤساء العرب يقومون بالوساطة. لكن الجميع وقعوا ضحية التصور الكويتي في كون صدام حسين يمارس تكتيك الضغط عليهم بحشد مائة ألف من قواته على الحدود ، وأنه حتى لو هاجم الكويت فلن يحتل البلاد برمتها. هذا الخطأ القاتل نابع من الاعتقاد أن العراق متعب من حربه الطويلة مع إيران وأنه مستفيد أكثر من سياسة التعاون وليس المواجهة مع جيرانه، مما سيلجم صدام من الزج ببلده في حرب أخرى.

يتوجب إذاً استيعاب الدروس المستخلصة من الاحداث التي أدت إلى حرب الخليج في أية أزمة قادمة. أي أنه يتوجب التعامل مع الخيارات المفتوحة أمام المعتدي المحتمل وليس فقط الخيار المنطقي. كما يتوجب استخدام كامل آلية الأمم المتحدة في المرحلة المبكرة لتطور النزاع. وهناك طرق عدة يمكن اتباعها لتحقيق ذلك بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، المعاد نشره في الملحق /٦/. ومما لاشك فيه أن الازمات المختلفة تتطلب معالجات مختلفة. ويبقى الهدف الماثل هو استنباط المزيج المناسب من التقصي والانذار المبكر وتقصي الحقائق والضغوط من قبل مجلس الأمن لنزع الفتيل الذي يهدد بتفجير الوضع ودعم عملية التسوية السلمية.

إنْ الدبلوماسية الوقائية هي أثمن خدمة يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها إلى دول الخليج في أية أزمة مستقبلية، في حين أنه من غير الواقعي توقع قيام مجلس الأمن بتقديم المزيد من ضمان للحدود القائمة في المنطقة من خلال مرابطة قوات دائمة للأمم المتحدة كما جرى النص عليها في مواد الميثاق المتعلقة بتطبيق القرارات بموجب الخطط

الموضوعة بمساعدة هيئة الأركان العسكرية للأمم المتحدة. ولا يمكن التعويل علي اللجوء للقوة الدولية تلقائياً حيث أن ذلك غير مقبول لاعضاء الأمم المتحدة بمن فيهم الدول القيادية. ويصر المساهمون المحتملون لهذه القوات على حقهم في إتخاذ قرار المساهمة في كل عملية دولية لوحدها واحتفاظهم بحقهم في التدقيق في حجم مساهمتهم في هذه القوة. وكما أظهرت أزمة الكويت فإنهم غير راغبين في ترك قيادة العمليات بيد مجلس الأمن.

٤-٢ ـ دور موازن للولايات المتحدة:

تسنمت الولايات المتحدة مسؤولية ضمان أمن أصدقائها في المنطقة، وكما عبر عن ذلك وزير الدفاع، ديك تشيني، فإنها تضمن عدم تكرار الاعتداء المكشوف الذي تم قبل عدة أشهر. إن هذه الالتزامات الحازمة والمطلوبة تثير قضايا حول مدى توفر المواردالعسكرية والتجهيزات في المنطقة والارادة لدىالولايات المتحدة لردع العدوان والحاق الهزيمة به إذا لم يرتدع المعتدي.

تنفرد الولايات المتحدة بأنها الوحيدة التي تمتلك القوة الكافية للتعامل مع أي معتد، وفي حين يمكن لتحالف دولي بمساهمة أميركية محدودة أن يواجه معتد أدنى من العراق من حيث إمكانياته، ولكن بالمقابل فإنه من المفترض أن قيادة الولايات المتحدة حاسمة لأية عملية دولية لاستخدام القوة في المستقبل.

ولن يكون مستغرباً أن يجد العالم الولايات المتحدة أكثر حرصاً للمقامرة بقواتها في أية عملية في المستقبل. وتظل عملية استخدام الولايات المتحدة لقواتها في أية عملية رهناً بالموقف الذي يأخذه

بتحديد نوعية التجهيزات تبعاً للوكلاء المعتمدين مما خلق تفاوتاً في تجهيزات دول المجلس، وتبقى ضرورة وضع تصور واضح لقوة درع الجزيرة. وحيث يستبعد إنشاء قوة موحدة فعالة ترابط في الكويت أو شمالي السعودية، فإنه يحتمل قيام وحدة تخطيط عسكرية مركزية مكونة من مختلف البلدان. ولكن وفي كلتا الحالتين، فإن ذلك غير كاف لتشكيل قوة رادعة، رغم أنه يتوجب المضي في تنفيذ أي منهما لتقوم بمهام الحراسة الامامية في وجه أي مغامرة عراقية تأخذ في حسابها عدم تدخل الغرب مباشرة، وتحقيق مكاسب من خلال الضغط العسكري على الكويت. وتبقى المفاوضات مستمرة بين الولايات المتحدة ودول المجلس وخصوصاً السعودية لصياغة العلاقات العسكرية بين الطرفين، وستعكس نتائج هذه المفاوضات نفسها على الالتزام الأميركي البعيد المدى تجاه أصدقائها في المنطقة ويشمل ذلك تخزين المعدات الحربية للقوات البرية وإقامة قيادة متقدمة للقيادة المركزية الاميركية في المنطقة. وإذا كان ذلك يشكل الحد الأدنى فإنه يجب أن يترافق مع مرابطة قوات أميركية بحرية وجوية في الأفق لاقناع المعتدي المحتمل بأن الولايات المتحدة ستتدخل بسرعة وبقوات كبيرة لحماية مصالحها ومساعدة أصدقائها في المنطقة.

ويتوجب على الولايات المتحدة أن تتبنى الدبلوماسية المناسبة لقوة عظمى، بغض النظر عن التساؤل فيما اذا كانت الترتيبات العسكرية كافية ام لا. ومن الواضح أنها حتى ٢ أغسطس ١٩٩٠ لم تقم بذلك ومن المفيد رواية ذلك.

أولاً: لم تكن سياسة الولايات المتحدة تجاه صدام حسين واقعية.

الرئيس آخذا بعين الاعتبار الانتخابات الرئاسية التي تجري كل اربع سنوات. لقد ظهر حرص الرئيس واضحاً في تجنب الخسائر البشرية في فترة العمليات الممتدة من ١٦ يناير حتى نهاية فبراير ١٩٩١ مما شكل علامة بارزة في عملية اتخاذ القرار في المستقبل.وستظل القضايا جلية في المستقبل كما كانت جلية في حالة الكويت وهي العدوان والوحشية وعدم التأثير السريع للحظر المفروض والتهديد الموجه ضد إسرائيل والحاجة إلى منع دول المنطقة من حيازة الأسلحة النووية وضمان حلفاء محليين الذين تحملوا ٨٠٪ من نفقات الحرب، واتاحة الوقت الكافي للتخطيط للحملة ومسرح العمليات الملائم لتكتيكات الناتو الحربية (المعارك الجوية ـ البرية). وبالرغم من كل ذلك فقد عارضت نسبة كبيرة من أعضاء مجلس النواب والشيوخ في شهر ديسمبر ١٩٩٠ قرار الرئيس بشن الحرب.

وفي ظل غياب قوة عربية مساندة للدفاع عن مجلس التعاون الخليجي، فإنه لا يمكن تصحيح أي خلل استراتيجي بين بلدان المجلس من ناحية وإيران أو العراق من ناحية أخرى، إلا بمزيج من القدرات الدفاعية المتطورة لمجلس التعاون والتزام أميركي بنجدة المجلس، ولايزال ذلك غير مؤكد.

بادىء ذي بدء فإنه غير واضح مدى الاستعداد لتطوير قوة درع الجزيرة التابعة للمجلس. إن الثقافة العسكرية ضعيفة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويبدو أنهم لم يستفيدوا إلا القليل من تجربة الحرب من أجل الكويت. ولا يزالون متخلفين في قدراتهم عن الاعداء المحتملين في المنطقة. كما تواجه دول المجلس مشاكل دمج قواتها والقيادة الموحدة وتوحيد تجهيزاتها حيث جرت العادة في المنطقة

فقد ظلت حتى يوليو ١٩٩٠ متمسكة بفكرة إقناعه بتبني سلوك معقول ومسؤول كما هو مقبول دولياً.

ثانياً: يبدو أنه لم تجر مراجعة لخيارات صدام أو خيارات الرد عليه من قبل الولايات المتحدة بعد أن أصبح واضحاً في ١٦ يوليو بأن العراق حرك قواته تجاه الحدود. وفي الوقت الذي يبدو فيه أن السلطات العسكرية الاميركية كانت تدرس طبيعة الرد الأميركي في حالة عدوان عراقي ضد الكويت، فإن الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي لم يقوما بتحرك مواز[٣١].

ثالثاً: لم تكن هناك محاولة لردع صدام حسين بالايحاء له بالنتائج المترتبة على أعماله. ومن الواضح أن ما ورد في بيان قمة لندن بالالتزام بالردع من خلال الدبلوماسية الوقائية هو إقرار بالفشل في الماضي. كما أن تفاصيل لقاء سفيرة الولايات المتحدة في بغداد أبريل جلاسبي مع الرئيس العراقي صدام حسين في ١٩٩٠/٧/٢٥ أقل أهمية من السياسة الفاشلة في واشنطن ذاتها، لكن من المستغرب أن الرئيس بوش في رسالته إلى صدام بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٨ لم يؤكد التحذيرات التي يفترض أن تكون جلاسبي قد نقلتها إلى الرئيس العراقي.

لقد ألمح صدام حسين إلى جلاسبي في لقائهما بتاريخ ٧/٢٥/ ١٩٩٣ بأنه سيقاتل إذا فشلت المحادثات[٣٢]، لكن رد الرئيس الأمريكي اقتصر على النتائج الوخيمة المترتبة على ذلك في المنطقة. واستمر الأمر كذلك حتى بعد ٣٠ يوليو بعد ما اتضحت الطبيعة العدوانية لنشر القوات العراقية على الحدود مع الكويت. وكان يتوجب على الكونجرس حينها أن يوجه تحذيراً قوياً يؤكد عزم الولايات المتحدة

على شن الحرب ضد العراق إذا ما عبر الحدود. لكن اعلان التزام الولايات المتحدة بسلامة أراضي جميع الدول وحقها في استخدام القوة العسكرية لتأمين ذلك هو من صلاحية الرئيس.

في ضوء استمرار الأخطار المحدقة بامدادات النفط في منطقة الخليج الملتهبة والفشل الذريع للحد من التسلح، فإن الحروب ستكون أكثر خطورة في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي يتوجب على العالم الاعتماد مجدداً على مشاركة وقيادة ويقظة الولايات المتحدة للمساعدة في إقامة شرق أوسط مستقر وردع أي لجوء للقوة من خلال إسهامها في توازن القوى.

٤-٣ ـ التعاون فيما بين دول المنطقة:

لقد رأينا كيف أن الطبيعة الاساسية للمنطقة والتي تسببت في حالة اللإستقرار لم تتغير بما فيه الكفاية لضمان سلم مستقر. يجري حالياً اتخاذ اجراءات قصيرة الأجل وهي كافية لمواجهة بقايا الخطر الكامن من العراق. فهناك تعاون أمني بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ولكن يبدو من المستبعد التوصل إلى ترتيبات أمن اقليمية تؤمن الثقة على المدى البعيد. أما الوسيلة البديلة فهي الحد من التسلح واللجوء إلى الأمم المتحدة لتسوية النزاعات، ولكنها مجتمعة مع تنمية اقتصادية وإصلاح سياسي لن تمثل حلاً كاملاً للمشكلة.

وفي حقيقة الامر، فإنه في عالم معقد مثل عالم الخليج، لا يوجد جواب وحيد شاف. وعلى سبيل المثال فإنه إذا أردت نقل حمولة كبيرة إلى قمة منحدر، يتوجب عليك عدم الاعتماد على شاحنة قوية مهما بدت قوتها على الورق، والأفضل تجزئة الحمولة على شاحنات

أصغر وحينها يمكنك التأكد من رفع الحمولة إلى القمة. والتعاون الاقليمي هو مثل الشاحنة.

الأهداف:

تتبدى لنا من خلال هذا المسح عدة أهداف سياسية مرغوبة. ويتوجب التعاطي معها جماعياً في إطار جديد من التشاور وإلا فإن هناك خطر إهمالها وهي:

- ضمان قبول نظام جديد ومستقر للعلاقات بين الدول يشمل ضمن مبادئه الأساسية احترام السيادة والوحدة الاقليمية وحرمة الحدود وحل أي خلاف من خلال المفاوضات والرقابة المتفق عليها مسبقاً والتسوية السلمية للخلافات.

- حل خلافات الحدود القائمة.

- إتخاذ اجراءات عسكرية لخلق الثقة.

- إدخال إيران والعراق في إطار مع مجلس التعاون الخليجي لحل الخلافات المشتركة والتوصل إلى تعاون مثمر في قضايا مثل التجارة والبيئة.

- إيجاد توافق بين بعض المصالح الوطنية المتناقضة مثل إطلالة آمنة للعراق على الخليج، وبالتالي الحد من التوجه لاقتناء المزيد من الأسلحة الحديثة.

- تسوية النزاعات القائمة بين العراق وإيران بعد حرب السنوات الثمان بما في ذلك تأكيد معاهدة السلام في أغسطس ١٩٩٠ والتنازلات العراقية لايران.

- تسوية نهائية ، في مرحلة ما، للمسائل المالية العالقة بين العراق ودول المجلس .

- بناء الثقة في سياسة خارجية جديدة للعراق.

إن الأمر متروك لدول المنطقة للعمل مجتمعة على إقامة علاقات حسن الجوار. أما بالنسبة للدول الخارجية والتي لها مصالح مشروعة في أمن امدادات نفط الخليج وفي الحد من اسلحة الدمار الشامل فإن من حقها أن تشجع بدء عملية سياسية تؤمن تحقيق هذه الأهداف.

لقد تم استعراض العديد من الخيارات في الصحافة وغيرها لاقامة تعاون اقليمي، وأحد هذه الخيارات هو تحول مجلس التعاون الخليجي إلى منظمة اقليمية تضم العراق وإيران مما يتطلب إقامة حلف عسكري رسمي يتضمن التزامات دفاعية متبادلة وتوسيع المنطقة الاقتصادية للمجلس. لكن الدول الأعضاء حالياً في المجلس لا تريد المخاطرة بتماثلها بإضافة الجارين الكبيرين ولا يبدو أن الوقت ناضج لتبني هذه الخطة الطموحة.

هناك خيار آخر مستمد من خبرة التعاون الأمني في أوربا ويمكن تطبيقها في الخليج[٣٣]. فبموجب النسخة الخليجية من الاتفاقية الأوربية للقوات التقليدية، فإنه يتوجب إقامة نظام جماعي يطبق على جميع المنشآت العسكرية وسقف قوات كل بلد، وتمركز القوات وتحركاتها مما يسمح برؤية شفافة للوضع من قبل مراقبين إقليميين (غير تابعين لدولة بعينها). والهدف من ذلك إعداد الجيوش للدفاع وليس الهجوم. ومجدداً فقد تبدو هذه الخطة طموحة في منتصف التسعينيات على الأقل. ويتطلب تحقيقها خلق مستوى من الثقة لم تكن موجودة طوال سنوات بين الأطراف المعنية.

أما الخيار الثالث فيتمثل في مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط. والذي اقترحته إيطاليا بدعم من فرنسا وأسبانيا. ويعود أصل

الفكرة إلى القلق تجاه علاقات أوربا مع شمالي أفريقيا وخصوصاً تجاه قضايا الهجرة والتنمية الاقتصادية والثقافية، حيث يتوجب التعاطي مع هذه القضايا في إطار متوسطي أو من خلال إطار جديد... لكن ذلك لا يحل مشاكل منطقة الخليج أو منطقة الشرق الأدنى. وهناك خطر كامن في المنحى العالمي للتعاطي مع المشاكل الموجودة في بلدان المنطقة الممتدة من إيران حتى المغرب. حيث أن ذلك سيعقد المشاكل الاساسية العالقة في الخليج وفي النزاع العربي الاسرائيلي ويؤجل حلها.

مؤتمر حول الخليج:

إن اعتبارالخليج منطقة ذات خصوصية بمشاكلها كما تقترح إيران هو الافضل ،مما يتطلب اهتماماً خاصاً من قبل عدد محدود من الدول. يمكن للمرء أن يتصور عقد مؤتمر تتفرع عنه مجموعات عمل للتعاطي مع قضايا معينة خطوة خطوة على امتداد سنوات. ويستمر المؤتمر منعقداً في صورة مجموعات العمل هذه والتي يقع عليها عبء العمل الاساسي.

ومن ضمن المواضيع المطروحة على مجموعات العمل: العلاقات بين العراق وايران ومابين إيران ودول المجلس وما بين العراق ودول المجلس، والخلافات الحدودية والتعاون الفاعل، واجراءات بناء الثقة عسكرياً والمبادىء التي تحكم علاقات الدول. يمكن اعتماد الفقرة الثامنة لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ المتعلق بانهاء الحرب العراقية الايرانية والتي تشير إلى إمكانية إقامة بنية للأمن الاقليمي منطلقاً لهذه العملية ، والتي لم يجر تعريفها منذ ذلك الحين ومن الصواب ان يتم ذلك بعد مضي بعض الوقت حيث ان الجراح الناتجة عن حرب ١٩٩١ طرية لا تسمح للمعنيين الجلوس معاً لمناقشة القضايا البعيدة

المدى بتجرد. لقد استحوذ مؤتمر مدريد للسلام وجهود مجلس الأمن لضمان تطبيق العراق لكل شروط وقف اطلاق النار في ١٩٩١ على جلّ الاهتمام الدولي، ومن غير الممكن التنبؤ بتوقيت قيام دبلوماسية خليجية واسعة في مركز مسرح الأحداث مرة أخرى.

ولايمكن لأية اجرءات ان تنجح ما لم تكن واضحة مسبقاً لجميع المشاركين المعنيين. ويتطلب الأمر إجراء مفاوضات تسبق اصدار قرار جديد لمجلس الأمن وتتعلق باسلوب العمل وأبعاد المؤتمر. بالطبع ستكون هناك استثناءات مثل قضايا الادارة المحلية في حين أن هناك حاجة الاجماع على شخصية رئيس المؤتمر من خارج المنطقة والأفضل أن يكون مساعداً للأمين العام للأمم المتحدة. ويمكن ان يكون قرار مجلس الأمن الذي يدشن العملية قصيراً وبسيطاً حيث يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين ممثل له يصوغ اتفاقاً للأطراف المشاركة للاجتماع حتى يتوصلوا إلى اتفاقات فيما بينهم، وبعدها القيام بدوره كرئيس للمؤتمر. ويتوجب أن يكون واضحاً أن دوره هو المساعدة على التوصل لاتفاق حول القضايا الجوهرية بما في ذلك صياغة مقترحات تسوية عند اللزوم.

أما بالنسبة للأطراف المشاركة فهي إيران والعراق ودول مجلس التعاون. يشكل العراق مشكلة جدية حيث الرغبة الواسعة في عدم الجلوس مع حكومة صدام. وبالمقابل فإنه يحتمل أن لا تقبل حكومة صدام الجلوس مع الآخرين وهي تستمع إلى تقريعاتهم. ومهما تكن طبيعة النظام الحاكم في العراق، فإن لدول المنطقة وخارجها والتي لها مصالح مشروعة فيها، مصلحة فيما يجري ويتوجب عليها القيام

بمحاولات جدية لتسوية الخلافات وهذا غير ممكن دون جلب العراق إلى طاولة المفاوضات.

يمكن كذلك مشاركة مراقبين مثل الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن والجيران الاساسيين للمنطقة مثل اليمن ومصر وسوريا والاردن وتركيا. أما المجموعة الأخرى من المراقبين فيمكنها المشاركة عند بحث مواضيع معينة مثل مشاركة السوق الأوربية المشتركة في بحث التعاون العملي. أما بالنسبة لتركيبة فرق العمل فيجب أن تتسم بالمرونة، فمثلاً لا يتوجب على إيران المشاركة في مجموعة عمل العلاقات ما بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، هناك قضية صعبة يتوجب بحثها قبل بدء أعمال المؤتمر ويتوجب على جميع المشاركين القبول بها وهي أن للأطراف الخارجية مصلحة في المنطقة ولا يمكن استثناؤهم من عملية صنع السلام في الخليج.

يشكل ضمان أمن إمدادات نفط الخليج هاجساً للعديد من بلدان العالم كبيرها وصغيرها، وبالتالي فإنها يجب أن تكون في قلب أهداف الدبلوماسية الخليجية ومن ذلك تأكيدات الولايات المتحدة لاصدقائها في المنطقة حول هذه القضية.

ينطلق الاقتراح بمعالجة جدول الأعمال هذا في مؤتمر يعقد لهذا الغرض،لأن ذلك سيساعد على الخروج بتسويات، فالقضايا متداخلة. فمن الاسهل على إيران مثلاً القبول بوجود عسكري أجنبي في الخليج، إذا ما تم التأكيد لها في جوانب أمنية أخرى أن ذلك لا يشكل خطراً عليها أو على استقلال الدول المتعاقدة. وهناك مثل آخر على إمكانية تأجير الكويت لاجزاء من جزيرتي وربه وبوبيان للعراق مستقبلاً دون الخوف من انعكاسات ذلك على ترسيم الحدود القائمة

بعد حرب ١٩٩١ ، متى ما اطمأنت إلى تقليص القدرات العسكرية العراقية وترويض طموحاته واتخذ سلوكاً خارجياً مقبولاً دولياً. وأخيراً فإنه، فقط، في حضور الأطراف الداخلية والخارجية، يمكن تسوية القضايا المالية العالقة بين العراق ومجلس التعاون الخليجي وبين العراق والمجتمع الدولي. وبالنسبة لهذه القضية فليس ضرورة معالجتها في المؤتمر ولكن يمكن معالجتها في مكان آخر تحت رعاية الأمم المتحدة مع الابقاء على ربطها بقضايا أوسع.

الاستنتاج

تضمنت المقترحات لترتيبات أمن الخليج ما جاء في عملية درع الصحراء أو نسخة من بنية الأمن الأوربي. الا أن كلاهما لا يصلح لذلك، حيث أنه نظراً للأوضاع الاستثنائية الناشئة عن أزمة الكويت فإنه لا يمكن تكرار ما حدث في المستقبل. أما اقتراح مؤتمر الأمن للشرق الأوسط فإنه يفترض حل جميع المشاكل السياسية البارزة في المنطقة.

المطلوب إذا منحى آخر أكثر برجماتية استناداً إلى التعاون الذي يبني الثقة بحيث يمكن بحث قضايا أكثر خطورة وحلها في المستقبل. أما قاعدة الانطلاق فهي في توافق جميع دول المنطقة المتحالفة ضد إلغاء دولة الكويت. إن التوافق في المصلحة هو الذي مكّن الولايات المتحدة من جلب جميع الأطراف المعنية لمؤتمر مدريد، ويمكن استخدامه لجلب إيران إلى جانب مجلس التعاون الخليجي. تشكل الحاجة إلى إعادة البناء الاقتصادي وتنظيف الخليج من آثار الحرب قاعدة يبنى عليها التعاون العملي وبناء الثقة. وبإظهار الاستعداد لمناقشة قضايا أكبر عالقة في المنطقة، فإنه يمكن البناء على ذلك لاقامة نظام أمن مشترك. وبرفد التعاون الثنائي بذلك المتعدد الأطراف مع الاطار الجديد الأوسع، يمكن التعاطي مع معضلات الماضي الخطرة والمستقبلية أيضاً.

إن المردود الناتج عن خليج مستقر حيث تستوعب المصالح الوطنية المتضاربة وتسوى الخصومات التقليدية كبير جداً، ولن يكون بمتناول دول المنطقة والمجتمع الدولي إلا إذا تعاونوا باسلوب جديد. وبتعاونهم فإنهم يستطيعون إبعاد خطر الحرب وتوجيه طاقاتهم ومواهبهم ومصادرهم لصالح المنطقة.

الهوامش

١- فرد هاليداي، "العراق وجيرانه: دوائر الاضطراب "، مجلة " ورلد تودي" م:٤٦، العدد ٦ ، يونيو ١٩٩٠ .

٢- مالكولم ياب ، "الشرق الاوسط منذ الحرب العالمية الاولى"، لونجمن، لندن، ١٩٩١ ، ص ٤٣٨ . كتب قائلاً:" في قراءة متفحصة للتاريخ الدولي للشرق الادني، تجعل المرء يصطدم بإصرار دوله على الوصول للاهداف التي رسموها، رغم تغير الانظمة. فتركيا مصّرة على طموحاتها الاوربية بأشكال مختلفة منذ ١٩٢٣ . والطموح الاسرائيلي على كامل فلسطين. اما العراق فقد طوَّر هدفه المستمر ليصبح القوة العربية المسيطرة على المشرق. كما تطمح سوريا لتكون القوة المهيمنة في شرق البحر المتوسط. كما تتحاشى موقعها ان تكون فعالة فيه."

لاحظ على سبيل المثال المقال الذي كتبه دوغلاس هيرد في مجلة " التايمز" بتاريخ ٢/ ١٩٩١/٨ حيث يقول:" بعض الناس يرون بأن التحالف كان يجب ان يواصل الحرب الى بغداد والمطالبة برأس صدام" وفي الحقيقة، فبعد ان فقدت القوات العراقية القدرة على الدفاع عن نفسها، كان العديد من الطيارين مترددين في مواصلة القتال".

٤- قال الجنرال كولن باول لجريدة " الديلي تلغراف" بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٤: نحن ذاهبون أولاً لقطعه، وبعد ذلك ذاهبون لقتله."

٥- بالرغم من أن قوة النيران تتطلب العنف والخشونه، فإن الجنرال كولن باول والجنرال شوارتزكوف قد عملا معاً للتأكد من أن الهجوم يشير الى التصلب. وكان باول يرى بأن "من مصلحة الولايات المتحدة الهزيمة الكاملة للعراق الى الدرجة التي لا يقوى على الدفاع عن نفسه" نقلاً عن بوب وودورد في كتابه" القادة"، سيمون وتشستر، نيويورك، ١٩٩١ ، ص ص ٣٧٣ - ٣٧٤

انظر ايضاً اليزابيث درو، "رسالة من واشنطن" ، " نيويورك" ، ٤ فبراير ١٩٩١ .

٦- تقرير مساعد الامين العام ، مارتي اهتساري، في وثيقة اس/٢٢٣٦٦ لمجلس الامن بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٠ وقد اشار اليه تقرير الفريق التنفيذى التابع للامم المتحدة لكالة البرنامج الانساني في العراق، سدرودين آغا خان، وثيقة مجلس الأمن رقم اس/٢٢٧٩٩ بتاريخ ١٩٩١/٧/١٧ .

٧- لنعرفة الموقف العراقي، انظر: ميشيل ماسنج، "هل يفلت صدام؟"، "نيويورك ريفيو أوف بوكس" ، ١٩٩١/٨/١٥ .

٨- ميشيل سيمونز، " الاكراد يتهمون العراق بشن حرب اقتصادية"، " الغارديان"، ١٩٩١/١١/٧ .

٩- على سبيل المثال :" ان جوهر السياسات التى تحرك صدتم حسين هو الصراع من أجل البقاء. فالهدف الاسمى للبقاء حياً وفي السلطة يبرران كافة الوسائل" ، افرام كرشي واينارى روستي، " صدام حسين: سيرة ذاتية" ، براسي، لندن ، ١٩٩١ ، ص٢ ، (بالانكليزية).

١٠- البند ٨٤ ، الفقرة٤ ، ١: "ان المؤمن بمباديء واهداف ثورتي ١٧ - ٣٠ تموز العظيمة... يجب عليه ان يكون فاعلاً ومساهماً بنشاط في قادسية صدام حسين". انظرNES-FBIS-٩٠-١٥٥ بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٠ ص ٣٨ .

١١- مقابلة مع مسئوليين رفيعي المستوى في لندن وواشنطن.

١٢- " الغارديان" ، ٢٧ يوليو ١٩٩٠ .

" التايمز" ، ١٩٩٠/٨/٧ .

١٣- مجيد خدوري، مقدمة لحرب الخليج، الاسباب والدوافع وراء النزاع العراقي الايراني، أو.يو.بي.، نيويورك، ١٩٨٨ (بالانكليزية).

١٤- علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الايراني، نقلاً عن وكالة الانباء الايرانية كما ورد في تقرير لمجلة " الاندبندت" ، ٨ أغسطس ١٩٩٠ .

١٥- لمطالعة معالجات مقنعة للمشكلة، راجع ريتشارد سجوفليد، الكويت والعراق: الادعاءات التاريخية والنزاع الحدودي، المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن، ١٩٩١ .

١٦- "نيويورك تايمز" ، ٢١ مايو ١٩٩١ .

١٧- على سبيل المثال مأأورده روجر مثيوس في " الفاينشال تايمز" بتاريخ ١ اغسطس ١٩٩١ " لايبدو ان البؤس والعزلة ستدفع الجيل الاصغر الى التسويات واالتنازلات، بل ستولد المزيد من الحاقدين المتطرفين الطامحين كاولئك المقربين من صدام حسين" .

١٨- "ايكونومست اوت لوك" رقم ٤٨ ، او.إي.سي.دي. ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ص ٤٥ - ٤٦ .

١٩- روبرت نويل، "اسرائيل، القنبلة وأمن الشرق الاوسط" ، مجلة " كرستينس ساينس مونيتور"، ٧ مارس ١٩٩١ .

٢٠- من اجل تحليل التطورات التي أدت الى غزو الكويت، راجع: وليد خالدي، "أزمة الخليج، الاسس والنتائج"، مجلة دراسات فلسطينية رقم ٧٨ ، مجلد ١٠ ، رقم ٢ ، شتاء ١٩٩١ .

٢١- راجع اعلان دمشق ، ٨ مارس ١٩٩١ .

٢٢- " الاندبندت" ١٧ يوليو ١٩٩١ .

٢٣- المصدر السابق .

٢٤- خطاب امام الكونغرس في ٦ مارس ،١٩٩١ الوكالة الاميركية للخدمات الاعلامية (بالانكليزية).

٢٥- مقابلات مع مسئوليين تنفيذين في صناعة النفط، يونيو ١٩٩١ .

٢٦- على سبيل المثال، اقرأ : بول باركر، "التمويل المالي لاعادة اعمار الكويت والعراق " ورقة قدمت الى مؤتمر "جاتام هوس": "أبعد من الازمة، الخليج في التسعينات" ، لندن ، ٩ - ١٠ مايو ١٩٩١ .

٢٧- جورج جوفي، "حجم وتوزيع العائدات النفطية في المنطقة"، ورقة قدمت الى الندوة المذكورة سابقاً .

٢٨- وليد خدوري، مصدر سابق ، ص ٦ .

٢٩- هنري كيسنجر، "التوازن الدقيق"، "لوس انجليس تايمز"، ٢٦ فبراير ١٩٩١ .

٣٠- مقابلات سرة مع مسئوليين كبار في واشنطن، يوليو ١٩٩١ .

٣١- مقابلات سرية مع مسئوليين كبار في واشنطن، يوليو ١٩٩١ .

٣٢- وثيقة قدمتها الحكومة العراقية الى " نيويورك تايمز" نشرت بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠ جاء فيها: "عندما نلتقى، ونرى بأن هناك أملاً، لن يحدث شيء. ولكن اذا كنا عاجزين عن ايجاد حل ، فمن الطبيعي ان يقبل العراق بالموت.."

٣٣- راجع مشروع توازن القوى العسكري في الشرق الاوسط، جون دي. ستنبروز بروكنجز ريفيو، مجلد ٩ ، رقم٢ ، ربيع ١٩٩١ .

ملحق (١)

الميزان العسكري الاقليمي

جدول رقم (١) القوة العسكرية البشرية

البلد	النظاميين	الاحتياط	المجموع
مصر	٤٢٠٠٠٠	٦٠٤٠٠٠	١٠٢٤٠٠٠
إيران	٥٢٨٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٨٧٨٠٠٠
العراق	٣٨٢٥٠٠	٦٥٠٠٠٠	١٠٣٢٥٠٠
اسرائيل	١٤١٠٠٠	٥٠٤٠٠٠	٦٤٥٠٠٠
السعودية	٧٦٥٠٠	لا يوجد	٧٦٥٠٠
دول مجلس التعاون الأخرى	٩٧٥٠٠	لا يوجد	٩٧٥٠٠
مجموع دول مجلس التعاون	١٧٤٠٥٠	لا يوجد	١٧٤٠٥٠
سوريا	٤٠٤٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٨٠٤٠٠٠

* المصدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ الميزان العسكري لعام ٩١ ـ ٩٢ جووز ١٩٩١ .
* الأرقام غير مؤكدة.

جدول رقم ٢ آ ـ الدبابات ونوعياتها

البلد	عالية	متوسطة	متدنية	المجموع
مصر	٨٥٠	١٥٦٠	٧٨٠	٣١٩٠
إيران*	غير معروف	٣٠٠	٤٠٠	٧٠٠
العراق**	غير معروف	غير معروف	غير معروف	٢٣٠٠
اسرائيل	١٢٦٠	٣٠٩٠	١٣٨	٤٤٨٨
السعودية	٤٠٠	٣٠٠	na	٧٠٠
دول المجلس الأخرى	١٤٥	٢٠٩	na	٣٥٤
مجموع مجلس التعاون	٥٤٥	٥٠٩	na	١٠٥٤
سوريا	١٣٠٠	١٠٠٠	٢٠٥٠	٤٣٥٠

ـ المصدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (الميزان العسكري) ٩١ ـ ٩٢ ـ جووز ١٩٩١.

* الرقم غير مؤكد

** الرقم غير مؤكد، كان العراق يمتلك قبل حرب الخليج ٥٥٠٠ دبابة منها ٢٠٪ عالية الجودة ٢٧ ٪ متوسطة الجودة و ٤٣ ٪ متدنية الجودة.

جدول ٢ ب معدات قوات الطيران والقوات البحرية

البلد	الطائرات المقاتلة (النوعية)				الهيلوكبتر المسلحة
	مرتفعة	متوسطة	متدنية	المجموع	
مصر	٩٨	٢١١	١٨٦	٤٩٥	٩١
ايران	٨٠	٦٨	٦٥	٢١٣	٩
العراق* *	—	—	—	٢٢٥	١٢٠
اسرائيل	١٩٦	٤٩٧	صفر	٦٩٣	٩٤
السعودية	١٢٧	صفر	١٢٦	٢٥٣	٢٠
دول المجلس الأخرى	٤٨	٩٧	٥٦	٢٠١	٦٣
مجموع دول المجلس	١٧٥	٩٧	١٨٢	٤٥٤	٨٣
سوريا	٩٣	٤٦٨	٩٠	٦٥١	١١٧

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ الميزان العسكري ٩١ ـ ٩٢ جورز ١٩٩١ .

* تشمل طائرات الاستطلاع والتدريب ذات القدرة القتالية وتلك الموجودة في الخسائر.

* * الرقم غير مؤكد.

الملحق (٢)

الاتجاهات السكانية

جدول ١ - الحجم السكاني (ملايين)

البلد	١٩٨٩	٢٠٠٠	٢٠٢٥
البحرين	٠,٤٨٩	غير معروف	غير معروف
إيران	٥٣,٣	٧٧	١٥٨
الكويت	٢	٣	٤
عمان	١,٥	٢	٥
قطر	٠,٤٢٢	غير معروف	غير معروف
السعودية	١٤,٤	٢١	٤٣
الامارات	١,٥	٢	٣

المصدر : تقرير التنمية العالمي لعام ١٩٩١ - جدول ٢٦
تشمل الأرقام السكان المواطنين والأجانب.

جدول ٢ ـ التركيبة السكانية حسب الأعمار حاضراً ومستقبلاً النسبة المئوية.

البلد	٠-١٤ سنة		١٥ ـ ٦٤ سنة	
	١٩٨٩	٢٠٢٥	١٩٨٩	٢٠٢٥
البحرين	—	—	—	—
إيران	٤٤٪	٣٨,٨٪	٥٣٪	٥٦,٩٪
الكويت	٣٦,١٪	٢١,٣٪	٦٢,٥٪	٦٤,٩٪
عمان	٤٥,٩٪	٣٦,٨٪	٥١,٧٪	٥٨,٥٪
قطر	—	—	—	—
السعودية	٤٥,١٪	٣٦,٣٪	٥١,٨٪	٥٩,١٪
الامارات العربية المتحدة	٣٠,٩٪	٢٢,٢٪	٦٧,٤٪	٦٠,٧٪

المصدر: تقرير التنمية العالمي لعام ١٩٩١ جدول رقم /٢٦/ .

ملحق (٣)

إعلان حول الحد من إنتشار الأسلحة التقليدية والنووية والبيولوجية والكيماوية

قمة السبعة - لندن - يوليو ١٩٩١ .

أشرنا، نحن رؤساء الدول والحكومات وممثلي السوق الأوربية المشتركة في القمة السابقة في هيوستن، إلى الخطر الذي يمثله انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والكيماوية وأنظمة نقلها الصاروخية على أمن العالم. لقد نبهت أزمة الخليج الى الأخطار الكامنة وراء إنتشار غير منضبط لهذه الأسلحة وامتلاك كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية. إن المسؤولية في منع عودة هذه الأخطار يقع علي كل من موردي الأسلحة ومستلميها والمجتمع الدولي ككل. وكما ظهر جلياً من المبادرات التي اتخذها العديد منا مجتمعين أو منفردين، فإننا مصممون على معالجة هذه الأخطار في الشرق الأوسط وغيره.

انتقال الأسلحة التقليدية

٢ - نقر أن العديد من الدول تعتمد على الأسلحة المستوردة لضمان مستوى من الأمن وتأمين حقها الذي لا ينازع في تأمين الدفاع عن النفس، بموجب ميثاق الأمم المتحدة. لكن التوتر في العلاقات الدولية سيبقى ما دامت النزاعات الناشئة عن تضارب المصالح بدون حل. وبالمقابل فقد أظهر نزاع الخليج مدى التهديد الذي يتعرض له السلم والاستقرار عندما يتمكن بلد من إقتناء ترسانة ضخمة من الأسلحة بما يتجاوز كثيراً إحتياجاته الدفاعية وبما يهدد

جيرانه. إننا مصممون على ضمان عدم تكرار هذا العدوان مرة أخرى. ونعتقد أنه يمكن احراز تقدم إذا ما اتبعت جميع الدول مبادىء الشفافية والتشاور والعمل.

٣ ـ يتوجب شمول مبدأ الشفافية لمجال انتقال الأسلحة التقليدية والتكنولوجيا الحربية المرتبطة بها. وكخطوة على هذا الطريق فإننا ندعم الاقتراح القاضي بتسجيل عالمي لانتقال الأسلحة تحت رعاية الأمم المتحدة وسنعمل من أجل إقراره مبكراً. إن مثل هذا التسجيل سينّبه المجتمع الدولي لأية محاولة من اية دولة لبناء تراكم من الأسلحة التقليدية بما يتجاوز احتياجاتها المعقولة. ويتوجب على جميع الدول تقديم معلومات بانتظام حول ملكيتها الكلية من الاسلحة التقليدية. ونحن نعتقد بأن معطيات هذه الاحصاءات واجراءات الحصول على مزيد من الايضاحات كفيلة بخلق إجراءات بناء الثقة والأمن.

٤ ـ يتوجب دعم مبدأ التشاور من خلال تطبيق سريع للمبادرات الأخيرة لاجراء مناقشات فيما بين الدول الكبرى المصدرة للأسلحة بهدف التوصل إلى مفهوم مشترك للمؤشرات الواجب إتباعها في انتقال الأسلحة التقليدية. ونحن هنا نشجع محادثات باريس فيما بين الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في٨/٩ يوليو ، وكذلك المناقشات الدائرة في إطار السوق الأوربية المشتركة ودولها منفردة. ومن جانبنا فإن كلاً منا سيلعب دوراً بناءاً في هذه العملية المهمة في هذه الاطارات وغيرها.

٥ ـ أما مبدأ العمل فيتطلب منا اتخاذ خطوات لمنع بناء ترسانة أسلحة ضخمة، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يتوجب على جميع الدول أن تمتنع عن نقل الأسلحة التي تهدد الاستقرار وتزيد من التوترات القائمة.

يتوجب ممارسة انضباط خاص في نقل تكنولوجيا الأسلحة المتقدمة وبيعها إلى بلدان في المناطق القلقة بشكل خاص. ويتوجب أيضاً بذل جهد خاص لتعريف المواد الحساسة والقدرة الانتاجية للأسلحة المتقدمة المراد نقلها ووضع ضوابط خاصة على ذلك. إن على جميع الدول واجب اتخاذ خطوات لضمان

تطبيق هذه المعطيات ونحن ننوي إعطاء هذه القضايا اهتمامنا الخاص والمستمر.

٦ ـ أظهر الاعتداء العراقي وما تبعه من نشوب حرب الخليج التكاليف الباهظة التي يتكبدها المجتمع الدولي نتيجة نزاع مسلح. إننا نعتقد أن الاعتدال في الانفاق العسكري هو مجال اساسي لسياسة اقتصادية حكيمة وحكومة جيدة. وحيث تتصارع جميع الدول في ادعاءات متضادة حول الخامات النادرة، فإن الانفاق الكبير على الأسلحة من جميع الأنواع يحرم استخدام الموارد لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية كما يترتب على مثل هذا الانفاق تراكم الديون دون إيجاد الوسائل لتأدية فوائد هذه الديون. إننا نلاحظ بسرور التقرير الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة والقرارات الأخيرة لعدد من المساهمين في البرنامج بأخذ النفقات العسكرية الزائدة بعين الاعتبار عند وضع برامج المساعدات وتشجيع جميع البلدان المساهمة لإتخاذ خطوات مماثلة. كما نرحب باهتمام كل من المدير الاداري لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي للانفاق العسكري الزائد في إطار الحد من الانفاق العام اللا منتج.

الحد من الانتشار

٧ ـ إننا قلقون من إنتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية وأنظمة نقلها الصاروخية،ونحن مصممون على مواجهة هذا الخطر بدعم وتوسيع وسائل الإنتشار.

٨ ـ يتوجب على العراق الإنصياع الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والذي يضع متطلبات تدمير وإزالة وإبطال مفعول أسلحته النووية والبيولوجية والكيماوية والقدرات الصاروخية وإقامة نظام تحقق ورقابة طويلة المدى باشراف دولي لضمان عدم تطوير قدرات العراق في مجال الأسلحة هذه مستقبلاً.

وبالتوافق مع قرارات الأمم المتحدة المعنية فإننا سنقدم كل مساعدة ممكنة للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة النووية لتمكينها من تنفيذ مهماتها كاملة.

٩ ـ في مجال الحقل النووي

ـ نعيد تأكيد عزمنا على إقامة أوسع توافق ممكن لصالح نظام عادل ومستقر مستند الى توازن بين الحد من انتشار الأسلحة النووية وتطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ـ نعيد تأكيد أهمية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وندعو من لم يوقعها للتوقيع على المعاهدة.

ـ دعوة جميع الدول غير النووية الى وضع جميع نشاطاتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية وهو حجر الزاوية في نظام الحد من انتشار الأسلحة النووية.

ـ نناشد جميع الدول المزودة لتبني وتنفيذ ضوابط مجموعة الدول المزودة.

إننا نرحب بقرار كل من البرازيل والأرجنتين التوصل إلى اتفاقية صيانة شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة النووية واتخاذ خطوات لوضع معاهدة فلاتليكو (Flateleco) موضع التنفيذ وكذلك قبول جنوب أفريقيا لمعاهدة الحد من الأسلحة النووية.

١٠ ـ سيسعى كل منا إلى العمل لتحقيق ما يلي:

ـ إن هدفنا المشترك هو الحفاظ على وتدعيم نظام معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية بما يتجاوز ١٩٩٥ .

ـ تدعيم نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية.

ـ إجراءات جديدة من قبل مجموعة الدول المزودة لضمان سيطرة كافية على تصدير المعدات المزدوجة الاستخدام

١١ ـ نتوقع أن ينجح مؤتمر مراجعة الاسلحة البيولوجية القادم في سبتمبر بتدعيم تنفيذ العهد القائم وذلك من خلال تدعيم وتوسيع إجراءات بناء الثقة. ويتوجب على كل منا تشجيع انضمام الدول الأخرى إلى العهد المذكور ومناشدة جميع الأطراف بالتنفيذ الحازم لالتزاماتها بموجب هذا العهد.

إن كلاً منا يعتقد أن مؤتمر مراجعة ناجحا سيؤدي إلى تعزيز تنفيذ مؤتمر الأسلحة البيولوجية، مما يشكل إسهاماً في منع انتشار الأسلحة البيولوجية.

١٢ - إن مفاوضات ناجحة لميثاق حظر قوي وشامل ومدقق للأسلحة الكيماوية من قبل جميع الدول هو أفضل طريق لمنع انتشار الأسلحة الكيماوية. إننا نرحب بالاعلان الأخير من قبل الولايات المتحدة بعزمها الاسهام في التوصل السريع لهذا الميثاق ونأمل أن تنتهي المفاوضات بهذا الشأن قريباً. إننا نعيد تأكيد نيتنا لأن نكون أطرافاً مؤسسة في هذا الميثاق. وندعو الآخرين أن ينضموا للميثاق في أسرع وقت ممكن.

١٣ - يتوجب علينا تعزيز السيطرة على الصادرات التي يمكن أن تساهم في انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. ونرحب في هذا الصدد بالاجراءات التي اتخذتها المجموعة الاسترالية والدول الأخرى في السيطرة على مكونات الأسلحة الكيماوية والمعدات المرتبطة بها. ونسعى إلى تضافر وثيق ومتزن لجميع الدول المصدرة، ونناشد جميع الدول مساعدتنا في هذه الجهود

١٤ - إن هدفنا هو حظر شامل وفاعل على جميع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، إن استخدام أي من هذه الأسلحة هو جريمة نكراء بحق البشرية.

إننا متفقون بأنه في حالة استخدام أية دولة لهذه الأسلحة فإنه يتوجب فرض إجراءات مشددة ضدها في مجلس الأمن وغيره.

١٥ - لقد أضاف انتشار انظمة النقل الصاروخية بعداً جديداً لعدم استقرار الأمن العالمي في عدد من مناطق العالم. وكمؤسسين لنظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)، فإننا نرحب بشموله لعدد كبير من الدول في السنتين الأخيرتين. إننا نزكي التوجه بالنداء الصادر عن اجتماع نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ - في طوكيو في مارس ١٩٩١ بالطلب من جميع الدول أن تضع ضوابط على استخدام الفضاء للأغراض السلمية والعلمية.

١٦ - يمكننا المساهمة في الحد من اخطار انتشار وانتقال الأسلحة التقليدية. وستتواصل جهودنا ومشاوراتنا حول هذه القضايا لتشمل دولاً مزودة أخرى، من خلال الأطر المناسبة للوصول إلى أجواء جديدة من الانضباط العالمي. ولن يكتب لنا النجاح إلا إذا انضم إلينا الآخرون بمن فيهم الدول المتلقية للأسلحة، وإلا إذا توحد المجتمع الدولي في جهد جديد لإزالة الخطر الذي يتهدد البشرية.

ملحق ٥

البند السادس من ميثاق الامم المتحدة
في حل المنازعات حلاً سلمياً

المادة الثالثة والثلاثون

١ - يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والامن الدولي للخطر ان يتلمّسوا حله باديء ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أوأن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.

المادة الرابعة والثلاثون

لمجلس الامن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي الى احتكاك دولي او قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما اذا كان استمرار هذا النزاع او الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولي.

المادة الخامسة والثلاثون

١ - لكل عضو من " الامم المتحدة " أن ينبه مجلس الامن أو الجمعية العامة الى أي نزاع أو موقف من النوع المشار اليه في المادة الرابعة والثلاثين.

٢- لكل دولة ليست عضواً في "الامم المتحدة" ان تنبه مجلس الامن أو الجمعية العامة الى أي نزاع تكون طرفاً فيه اذا كانت تقبل مقدماً في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق.
٣- تجري أحكام المادتين ١١ و١٢ على الطريقة التي تعالج بها الجمعية العامة التي تنبه اليها لهذه المادة.

المادة السادسة والثلاثون

١- لمجلس الامن في اية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار اليه في المادة ٣٣ او موقف شبيه به أن يوصي بما يراه ملائماً من الاجراءات وطرق التسوية. ٢- على مجلس الامن أن يراعي ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم.
٣- على مجلس الامن وهو يقدم توصياته وفقاً لهذه المادة ان يراعي أيضاً ان المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع - بصفة عامة - أن يعرضها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة.

المادة السابعة والثلاثون

١- اذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار اليه في المادة الثالثة والثلاثون في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الامن .
٢- اذا رأى مجلس الامن أن استمرار هذا النزاع من شأنه في الواقع، أن يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولي يقرر ما اذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة السادسة والثلاثين أو يوصي بما يراه ملائماً من شروط حل النزاع.

المادة الثامنة والثلاثون

لمجلس الامن - اذا طلب اليه جميع المتنازعين ذلك - أن يقدم اليهم توصياته بقصد حل النزاع حلاً سلمياً وذلك دون الاخلال بأحكام المواد من ٢٣ - ٣٧.

المحتويات

هـذا التقرير

بعد هزيمة العراق ، لم يستتب الامن والاستقرار في منطقة الخليج، رغم الاتفاقيات الامنية والعسكرية التي وقعتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مع عدد من دول المنطقة ، وبالرغم من سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران التي تمارسها الولايات المتحدة.

في هذا التقرير، يعالج ريتشارد دالتون، وبتكليف من المعهد الملكي للشؤون الدولية ، المخاطر التي تهدد السلام في الخليج ، الخارجية منها والداخلية ، ويتقدم باقتراح بضرورة عقد مؤتمر دولي لمناقشة موضوع الامن الخليجي ، على ان تشارك فيه كافة الدول الخليجية والغربية ، ذات المصلحة في استقرار المنطقة .

إنه يسلط الاضواء على منطقة تحظى بالاهتمام المتزايد من الغرب نظراً للثروة النفطية الضخمة التي تختزنها .

ولعل من نافلة القول اهمية اطلاع المعنيين بشؤون المنطقة بما يكتب عنها في مراكز البحث الغربية .

33